مستهلكون: تغيير المواسم يلقي بظلاله على مشهد الأسعار لسوق الملابس

2

اجتماع مجموعة العشرين يناقش خفض النزاعات الاقتصادية

14

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1952) السنة الثامنة -الثلاثاء (2) تشرين الثاني 2010

ما أسباب ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية؟

الاقتصادي | العدد (1952)السنة الثامنة -الثلاثاء (2) تشرين الثاني 2010

مستهلكون: تغيير المواسم يلقي بظلاله على مشهد الأسعار لسوق الملابس

بغداد/ علي الكاتب

اختلاف المواسم قد يكون السبب الرئيس وراء تحقيق مصلحة المواطن العراقي وتعود بالفائدة عليه في شرائه او تبضعه لسلعة ما او لقطعة من الملابس يشتريها بارخص الاسعار بعد ان كان سعرها قبل مدة وجيزة من ذلك اضعاف سعرها الحالي في نهاية الموسم،واذا كانت الحاجة وراء شراء المواطن لها في اوقات المناسبات والمواسم وهي التي ادرجها المتخصصون وعلماء الاقتصاد في كتبهم ونظرياتهم،اصبحت هناك استثناءات لهذه النظرية لدى المستهلك العراقي،حيث ان ارتفاع اسعار بعض السلع والحاجيات الضرورية الى مستويات لايمكنه من شرائها في موسمها يجعله يلجأ الى شرائها في موسم آخر او في نهاية الموسم.

قال الدكتور شاكر الانباري استاذ القانون الاداري في كلية القانون بجامعة بغداد: ان المواطن يقوم بشراء بعض الملابس او السلع في نهاية موسم الصيف لاستعمالها في الموسم المقبل، وذلك لكون اسعارها طوال موسم الصيف الماضي كانت مرتفعة،وكذا الحال مع الملابس الشتوية اذ يقبل الكثيرون على شرائها في نهاية موسم الشتاء التي تباع باسعار مخفضة لخزنها واستعمالها في موسم الشتاء المقبل.

واضاف ان التجار يكونون في هذه الحالة هم الاكثر تضررا من المستهلك على خلاف القاعدة الاقتصادية المعروفة والتي تقول ان التجار هم دائما يربحون، مبيناً ان المستهلك قد يكون تجنب شراء السلعة او الملابس باسعار مرتفعة وتعرضه لابتزاز التجار واضطراره لشرائها باكثر من سعرها المفروض ليشتريها بسعر الجملة او اقل من ذلك،كون التاجر يبيع السلع او الملابس التي انتهى موسمها باي ثمن كان لتصريفها واعادة رأسماله الذي يستخدمه لشراء سلع وملابس او بضائع الموسم الجديد.

وقال المستهلك رحيم عبد الله ٤٤ عاما: دائما ما اقوم بشراء ملابس جديدة في نهاية الموسم الصيفي،حيث تكون الاسعار مخفضة لاغراض التنزيلات التي تعلن عنها المحال في معظم الاسواق،ومنذ كنت طالبا في المدرسة كان والدي يقوم بشرائها لي باسعار زهيدة مقارنة باسعارها في الاوقات الاخرى،ودائما ما كان يوجه لي النقد اللاذع في هذا الموضوع بالجدوى من شراء ملابس او سلع لموسم قد انتهى،اذ لا اقوم بارتدائها او استعمالها في الفترة المقبلة، بل اقوم بوضعها في خزانة ملابسي لأشهر مقبلة،ولماذا لا اقوم بشراء الملابس الشتوية لارتديها واتقي البرد القارس،وغير ذلك من الاسئلة التي قد اطرحها بين وبين ذاتي احيانا؟

واضاف: ان الاجابة التي تقنع الاخرين والتي اقنعتني قبلهم هي ان عدم قدرتي على شراء الملابس الصيفية في ايام الموسم الصيفي تجعلني اضطر الى شرائها في نهاية الموسم،وكذا الحال مع الملابس الشتوية،لمحدودية دخلي وعدم استطاعتي شراء ما احتاجه حتى في فترة الاعياد والمناسبات لي ولعائلتي، وهكذا يصبح بامكاني شراء القميص او الـ(تي شيرت) والبنطال باسعار لا تتجاوز العشرة دنانير لكل واحد منها فيما كان سعر القطعة الواحدة منها يصل الى ٢٥ الف دينار او ٣٥ الف دينار او اكثر،وهي ملابس جديدة استعملها في موسم

خبراء: غياب الرقابة وراء ظاهرة تذبذب الأسعار في الأسواق المحلية

بغداد/ المدى الاقتصادي

أصبحت ظاهرة التذبذب في الاسعار في الاسواق المحلية ظاهرة لافتة للنظر ارجعها الكثير من الخبراء إلى غياب الرقابة وضعف الاجراءات الرادعة بحق من يخالف من اصحاب رؤوس الاموال والتجار ومن يرتبط بهم من ضعاف النفوس.

وقال الخبير الاقتصادي في جمعية حماية المستهلكين الدكتور سعيد الانصاري: ان البداية يجب ان تكون في تحليل ظاهرة التذبذب واسبابها وتاثيراتها على السوق بشكل خاص وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام،ومن ثم الخوض في موضوع الحد منها وانهائها بشكل تام فيما بعد،الامر الذي يتطلب وضع ستراتيجية وطنية شاملة ونظم تجارية متكاملة تحكم مدخلات ومخرجات السوق العراقية.

واضاف: ان اسباب التذبذب في الاسعار قد تكون كثيرة منها المباشرة وغير المباشرة الا ماينطبق على اسواقنا وحال التسعيرة للبضائع والسلع فيها قد يكون مبعثه ما قد يكون سببا مباشرا وهو انعدام الرقابة او بعبارة اصح ضعف الاجراءات التي تقوم بها الاجهزة المختصة ما ادى الى فقدان السيطرة على السلع المستوردة الى العراق بشكل كبير،ولو كان الواقع خلاف مانقول لما وصلت الامور لما وصلت اليه في الوقت الحاضر،وكذلك هناك امور اخرى قد تسهم بصورة غير مباشرة وهي التحسن الكبير في دخول الافراد خاصة شريحة الموظفين والمتقاعدين والتضخم في الاسعار وتعزيز القوة الشرائية لدى المواطن العراقي وانتعاش حركة التجارة والبيع في الاسواق والانفتاح على الاسواق العالمية خاصة في دول الجوار ليصبح العراق الدولة الاولى الاكثر استيرادا لجميع دول الجوار من دون استثناء وارتفاع حجم مبيعات تلك الدول الى العراق الى اضعاف ماكنت عليه قبل سنوات قليلة منصرمة.

وتابع: ان هناك اسباباً اخرى منها ظهور شريحة من التجار الطارئين الذين غالبا مايشكلون مصدرا قلقاً لأصحاب المهنة الرئيسين وهؤلاء التجار المتطفلون بطبيعة الحال ليسوا من اصحاب النمط الواحد في العمل فهم يسعون دائما وراء الربح غير المشروع في اي مهنة كانت وفي اي قطاع كان فمن الصناعة يتنقلون الى الزراعة ومنها الى التجارة وهكذا.. وهم عادة يقومون باستغلال المستهلكين والزبائن ابشع استغلال،خاصة في اوقات المناسبات والاعياد،حيث يزداد الطلب على بضائع معينة بذاتها من دون الاخرى،وهنا يكون دورهم واضحا في رفع الاسعار بشكل مفاجئ ما يجعل الآخرين من التجار والمتعاملين بالسوق الى أن يحذوا حذوهم في هذا المجال وليكون المواطن او المستهلك هو الضحية،اذ يقومون بدفع فارق السعر دائما.

واشار الى الاسواق المحلية اصبحت المنفذ للكثير من البضائع التالفة وغير الخاضعة للمواصفات،حيث تحول الكثير من السلع والبضائع غير الجيدة من مؤانى الدول المجاورة الى العراق بعد ان يتم رفضها من قبل السلطات في تلك الدول ليتم تحويلها الى الاسواق العراقية معتمدين على عدم وجود الرقابة الكافية في المؤانى والمنافذ الحدودية العراقية وعدم القيام بالفحوصات الاولية على تلك البضائع قبل دخولها الى السوق المحلية.

فيما قال الدكتور اسامة الفياض استاذ الاقتصاد في كلية العلوم الاقتصادية في هذا السياق: ان السوق العراقية اصبحت مكانا للبضائع غير المطابقة للمواصفات والسلع التالفة والفاسدة،والذي قد يؤدي الى نتائج سلبية على صحة المستهلك العراقي من جهة والاقتصاد الوطني والصناعة المحلية من جهة اخرى بعد ان تراجعت معدلاتها بشكل كبير خلال السنوات الماضية، وهو ما تسببه عوامل عدة منها عدم استقرار اسعار المواد الغذائية وبقية المنتجات الاخرى التي تعود لتطبيق قانون المنافسة ومنع الاحتكار من قبل الحكومة العراقية والذي كان الهدف منه حماية المنتج المحلي وحماية شريحة التجار الصغار،الا أنه من الواضح ان التطبيقات كانت بعيدة عن الاهداف المرجوة من القوانين تلك،حيث سادت اشبه بالفوضى في الاسواق وتدفق غير مسبوق للبضائع الاجنبية غير الجيدة وغير الخاضعة لشروط المواصفات العراقية للسلع والبضائع وتراجع المنتجات الوطنية سواء للقطاع الحكومي العام ام للقطاع المختلط ام القطاع الخاص،الامر الذي يتطلب اعادة النظر من قبل المعنيين في الامر ومراجعة بنوده للخروج بنتائج جيدة للمستقبل وهو امر مطروح امام السادة

حذف الأصفار.. الفتح الاقتصادي المنتظر؟

الصيف المقبل بدلا من شراء الملابس المستعملة (البالة) او شراء الملابس الصينية غير الجيدة،وادعو جميع شريحة محدودي الدخل من الموظفين والمتقاعدين والطلبة الى اعتماد هذه الطريقة في شراء الملابس او السلع.

فيما قالت اسراء صباح الموظفة في وزارة الصناعة والمعادن: ان البيع باسعار التنزيلات حالة جيدة تشهد اقبالا منقطع النظير من قبل المستهلكين الذين يفرحون لقيام التجار واصحاب المحال بعرض بضائعهم باسعار مخفضة وبأسعار الجملة،الا انها في المقابل ظاهرة ايجابية لا تدوم الا لفترة محدودة الغرض منها تصريف البضائع من قبل التجار،اذ تعود الفائدة على الجميع للتجار والمواطنين في الحصول على سلع وبضائع رخيصة،لتعود الاسعار في الموسم الذي يليه الى ذات المستوى من الارتفاع.

واضافت: ان هذه المبادرات الايجابية يجب ان تحظى بالاشادة والدعم من قبل التجار،الذين ندعو منهم ان لا يقوموا برفع الاسعار بعد ذلك والاكتفاء بتحقيق الارباح المعقولة بعيدا عن الجشع،واتسأل..لماذا لايكون هناك دائما محال تبيع اسعارها باسلوب التنزيلات وبشكل دائمي من دون الاقتصار على نهاية موسم وبداية موسم آخر،مما يضمن حصول المواطن على السلعة او البضاعة بسعر مناسب ومخفض واحداث حالة من المنافسة بين التجار واصحاب المحال والتقليل من الاحتكار لسلعة ما في الاسواق وانعاش الحالة الاقتصادية والتجارية في السوق المحلية،مما يسهم في النهوض بواقع الاقتصاد الوطني خلال المرحلة الراهنة.

اعضاء مجلس النواب لمناقشته والخروج بتعميمات جديدة تصحح الخطأ اينما وجد وتعالج السلبيات وتقوّم مسارات التجارة الداخلية والخارجية للمدى المنظور.

واكد ان التعاون اصبح ضرورة ملحة ومن اولويات مهام عمل الجهات ذات العلاقة في وزارات التجارة والصناعة والمعادن والصحة وغيرها من الدوائر والمؤسسات الاخرى للقيام بالاجراءات التي من شأنها الحد من تدفق السلع غير الجيدة الى العراق ومعالجة ظاهرة التذبذب في الاسعار معالجة علمية صحيحة،والقيام باجراءات الفحص البكتريولوجي والمختبري للسلع الداخلة وضمان السيطرة النوعية على البضائع الواردة الى العراق،مما يجعلنا نقول بصدق ان البلاد امام اقتصاد عراقي معافى لسنوات طوال برغم حالة الارباك في المشهد السياسي الراهن الذي يلقي بتبعاته عليه بين الحين والحين.

الدكتور عبد الحسين العنبكي

ان مساعي البنك المركزي العراقي الرامية الى رفع ثلاثة اصفار من العملة العراقية واستبدال العملة هو اجراء ليس له اي قيمة علمية او عملية ولا يرتجى منه اي اثر ايجابي على المشاكل الحقيقية التي تواجه الاقتصاد ومنها التضخم والبطالة المتزامنين في بلد مهدم البنى التحتية وعجلته الانتاجية شبه معطلة، وان هنالك مئات المشاكل والقضايا التي لها اولوية تسبق موضوع رفع الاصفار من العملة يفترض ان يفكر بها البنك المركزي ووزارة المالية واي متخذ قرار اقتصادي يسعى لحلها وعليه ان يجتهد في دعم الجانب الحقيقي من الاقتصاد لدعم جهود الانتاج والتشغيل والاستثمار واعطاء كل التسهيلات الكفيلة بذلك لا ان يهرب الى اجراءات غير ذات جدوى.

ان هذا الاجراء يندرج تحت خانة البطر والترف والتلاعب بمشاعر المقيمين العراقيين المتعاملين بالدينار لتصوير ان عملتهم قد تحسنت وهو لايعدو كونه خداعاً نقدياً سوف يقع البسطاء في مصيدته من خلال السلوك الجمعي المضلل الامر الذي ينعكس في ارباكات لرغبات البيع والشراء تنعكس في ارباكات سعرية سرعان ما تزول عندما يدرك المواطن ان (١٠٠٠دينار) من دخله اصبحت (١دينار) وبالمقابل ان كيلو الطماطم الذي كان يحصل عليه بـ(١٠٠٠دينار) صار يشتريه بـ(١دينار) ليس الا، وان مستواه المعشي لم يتغير وان قوته الشرائية لم تتغير وان احلامه في الخلاص من الفقر باجراءات السلطة النقدية ماهي الا (وهم نقدي) وان الاصفار الثلاثة لم يكن لها اي تاثير سواء بقيت على الورقة النقدية ام رفعت عنها طالما ان جيبه لم يثقل بوضع الاصفار ولم يخف برفعها وان هذا الاجراء لا يعدو كونه عبثاً اقتصادياً وقراراً غير مدروس وفي الوقت الخطأ، قد نفكر به بعد ٢٠او ٣٠ سنة عندما نبني البلد ونعالج اختلالاته الهيكلية ونرفع مستوى معيشة الناس الى درجة من الرقي والرفاهية والعيش في كنف الضمان الصحي والتأمين على الحياة وتعويضات البطالة لمن لا يجدون عملاً وظروفاً يقضي فيها المتقاعدون اوقاتهم في السفر والاستجمام ليبدو حينها نوع العملة وارقامها الصفرية ترهق مزاج المتداولين فيها كما هو حال السويد الان (مثلا) فنتكل على الله ونرفع الاصفار وسوف يصفر لنا الجمهور اعجابا بهذه الفكرة الاريحية. إن رواد هذا التوجه من الاخوة الكرام يستحقون الشفقة وهم يبتلعون انصاف الكلمات لعدم وجود حجج مقنعة يسوقونها للمشاهدين عندما يتكلمون عن اجراء ليس في سلم اولويات اي اقتصادي عراقي ما لم تكن هنالك اجندات مخفية اخرى ربما نجهلها ومنها على سبيل المثال لا الحصر ان (عقد) طبع العملة الجديدة الخالية من الاصفار لتحل محل العملة بالاصفار يشبه الى حد كبير عقد (تبليط الشوارع المبلطة وعدم تبليط الشوارع غير المبلطة) عندما يكون واضع الاولويات يعاني من (حول عقائدي) ناجم عن تكلس في (اوعية الضمير)، كما تشبه ايضا رفع الارصفة الرصينة المتينة التي عمرها ٥٠ سنة ولم تتلف لاستبدالها بارصفة تتفتت وهي لازالت قيد الانشاء،وايضا وبلا استحياء يسمي متخذ القرار ما يقوم به (جهود إعمار) ويدرجها في نهاية العام ضمن منجزات المؤسسة التي يقودها. كما لا يخفى على احد حجم التلاعب المحتمل عند استبدال العملة وذاكرة العراقيين لازالت متقدة وتحصي الذي حصل في الاستبدال السابق للعملة عام ٢٠٠٣ وستكون هنالك نوافذ مفتوحة على مصراعيها يجيد المتربعون عليها فن (وضع العراقيل) وابتكار القصص والافلام التي يخدعون بها الزبائن من اجل سرقتهم.

مثلما لا يخفى على احد ان العملة تطبع بمواصفات عالية الجودة في بلدان بعينها لتحول دون التلف و عمليات التلاعب والتزوير وغيرها، الامر الذي يجعل كلف الاستبدال عالية وبما ان العراق من البلدان ذات الكتلة النقدية الكبيرة اذ تغطى مجمل التعاملات نقدا بسبب تخلف العادات المصرفية لدى الجمهور وقصور السلطة النقدية عن تنمية تلك العادات خلال الفترات الماضية، فضلا عن قصورها في ايجاد واشاعة وسائل تداول اخرى (اشباه النقود – الكارتات المختلفة) فان كلف استبدال العملة ستكون اكبر وفرص جهات التعاقد مع شركات الدول المتخصصة بانتاج العملات سيكون لها فرص اكبر للربح من باب (فيد واستفيد).

انا شخصيا وبكل تجرد وبمنتهى الموضوعية العلمية والاخلاقية اثبت خطأ اجراء تغيير العملة في هذه المرحلة التي لا يمكن فيها الوقوف بوجه طابور (فيد واستفيد) الا اني ادعي انه بالامكان توجيه الطابور من (عبث رفع الاصفار) الى جدوى مكننة الجهاز المصرفي وايجاد الصراف الآلي والحوالات الالكترونية والتداول الالكتروني وتجاوز الوظائف الكلاسيكية للمصارف الى الوظائف الحديثة وبالادوات الحديثة وتطوير نظام ادارة المخاطر ونظام الائتمان لدعم جهود التنمية والاعمار وهذه المجالات سوف تفيد البلد والمواطنين وقد نغض الطرف عن المستفيدين بنسب معينة حينها، مثلما نغض الطرف عن المقاول المستفيد عندما يبلط الشوارع غير المبلطة رفقا بالعباد من دون العبث بارصفة الشوارع الجيدة وارصدة المواطنين التي تتآكل بالتضخم الذي ما برحنا نصفه بانه متأت من صدمة عرض يعاني منها الاقتصاد العراقي وتوقف ماكنة الانتاج فضلا عن كونه تضخماً مدفوعاً بالكلف العالية للانتاج بسبب انهيار البنى التحتية وتراجع منظومة الخدمات العامة بما فيها الأمن وغياب كامل لأي وفورات خارجية وكلها اسباب حقيقية يفترض ان تعالج باجراءات حقيقية وليس بخزعبلات حذف الأصفار.

الاقتصادي | العدد (1952) السنة الثامنة - الثلاثاء (2) تشرين الثاني 2010

قيمة اقتصاد الإنترنت في بريطانيا 158 مليار دولار سنويا

لندن/ وكالات

أشارت دراسة أُجرتها مجموعة بوسطن الاستشارية لصالح محرك البحث العالمي جوجل إلى أن القيمة السنوية لشبكة الإنترنت بالنسبة للاقتصاد البريطاني تساوي ١٠٠ مليار جنيه إسترليني (قرابة ١٥٨ مليار دولار أمريكي).

ووجدت الدراسة أن الإنترنت تسهم بما قيمته ٧,٢ بالمئة من قيمة الناتج الإجمالي المحلي في بريطانيا. وقالت إنه لو اعتُبرت الإنترنت قطاعا اقتصاديا قائما بذاته، لكانت خامس أكبر قطاع في الاقتصاد البريطاني، لتتخطى عندئذ كلا من قطاعات الإنشاءات والنقل والصناعات المتعلقة بالمرافق والخدمات. وتشكل المبالغ التي تُنفق على استهلاك الإنترنت، أي ما ينفقه المستخدمون على التسوق عبر الشبكة العنكبوتية وعلى خدمات التوصيل والأجهزة المستخدمة للوصول إليها في بريطانيا، ٦٠ بالمئة من مبلغ الـ ١٠٠ مليار جنيه المذكورة. أمَّا المبلغ الباقي، فيأتي من خلال الاستثمارات في قطاع خدمات البنية التحتية للإنترنت، وإنفاق الحكومة على تكنولوجيا المعلومات والصادرات التي تتم عن طريق الشبكة.

وقال التقرير، وعنوانه "المملكة الموصولة بالشبكة: كيف تحوِّل الإنترنت بريطانيا"، إنه من المتوقَّع أن تنمو مساهمة الإنترنت بالناتج الإجمالي المحلي بزهاء ١٠ بالمئة سنويا، بحيث تصل إلى ذلك الرقم في عام ٢٠١٥. ويذكر ان الدول العشر الأولى في العالم من حيث استخدام الإنترنت هي الدنمارك وكوريا الجنوبية واليابان والسويد وهولندا وبريطانيا والنروج وفنلندا وألمانيا وآيسلندا.

ووفقا للدراسة، فإن بريطانيا هي الدولة الأولى في العالم من حيث الاعتماد على التجارة الإلكترونية، إذ يتم تصدير ما قيمته ٢,٨٠ جنيها مقابل كل جنيه يُنفق على الاستيراد عبر الإنترنت.

وبشأن ذلك يقول التقرير: "هذا هو عكس ما نلاحظه في الشركات التي لا يعتمد اقتصادها على الإنترنت، والتي تصدِّر ما قيمته ٩٠ بنسا فقط مقابل كل جنيه تنفقه على الواردات.

كما تلعب شركات الإنترنت دورا محوريا في تأمين الوظائف، إذ يُقدَّر عدد العاملين في تلك الشركات نحو ربع مليون موظف.

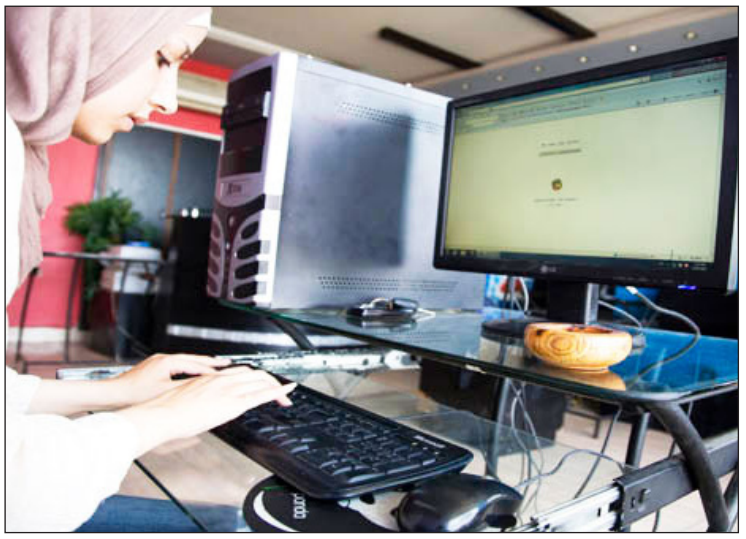

ولاحظ التقرير أن الشركات الصغيرة التي تستخدم الإنترنت بشكل نشيط وفعال تحقق نموا في مبيعاتها يساوي أربعة أضعاف ما تحققه الشركات التي تعتمد بشكل أقل على استخدام الشبكة.

ويسعى التقرير أيضا لعقد مقارنة بين بريطانيا والدول الأخرى الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، إذ تحتل المملكة المتحدة المرتبة السادسة بين تلك الدول من حيث استخدام الإنترنت، متفوقة بذلك على كل من ألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا.

أمَّا الدولة الأكثر استخداما للإنترنت في الاقتصاد فهي الدنمارك، تليها كوريا الجنوبية في المركز الثاني، فاليابان في الترتيب الثالث. يجري حاليا تحويل العديد من الصناعات، بما فيها الإعلام والنقل والتأمين والأزياء، من خلال الإنترنت

بول زويلينبيرج، شريك في مجموعة بوسطن الاستشارية

وينقل التقرير عن بول زويلينبيرج، الشريك في مجموعة بوسطن الاستشارية، قوله: "يُعد استخدام الإنترنت أمرا رائجا على نطاق واسع في الاقتصاد البريطاني اليوم، وذلك بشكل أكثر من معظم الدول المتقدمة". وأضاف زويلينبيرج: يجري حاليا تحويل العديد من الصناعات، بما فيها الإعلام والنقل والتأمين والأزياء، من خلال الإنترنت".

وبدوره، قال مات بريتين، المدير الإداري لغوغل في بريطانيا: "الإنترنت هي عمود أساسي بالنسبة للاقتصاد البريطاني".

وأضاف: لقد بلغ هذا القطاع سن الرشد، ومع وجود إمكانات عظيمة لتحقيق مزيد من النمو، سيكون اقتصاد الإنترنت في بريطانيا أمرا حيويا لرخاء البلاد المستقبلي".

إيران تملك احتياطاً من العملات يفوق الـ100 مليار دولار

طهران/ وكالات

اعلن الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد ان ايران تملك ما يفوق الـ١٠٠ مليار دولار من احتياطي العملات. وقال احمدي نجاد بحسب وكالة الصحافة الفرنسية في ندوة بخصوص النظام المصرفي ان المؤسسات الدولية "قدرت احتياطي العملات في ايران بـ١٠٠ مليار دولار، لكنها اعلى من ذلك"، في اشارة الى تقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتوقفت السلطات الايرانية منذ اكثر من عامين عن نشر ارقام بشأن احتياطات الذهب والعملات في ايران. وفي اخر رقم رسمي له في شباط ٢٠٠٨، حدد البنك المركزي الايراني احتياط العملات الاجنبية في البلاد بـ٧٦،١ مليار دولار. ولم يوضح الرئيس احمدي نجاد ما اذا كان احتياط العملات استقدم الى ايران او كان موجودا في مصارف اجنبية وخصوصا في آسيا. لكن حاكم المصرف المركزي الايراني محمود بهماني اعلن انه بسبب "العقوبات وامكانية مصادرة هذه الاحتياطات في بعض الدول، فقد تم تحويلها الى ايران"، بحسب وكالة مهر. واضاف: ان ايران "اشترت مئات الاطنان من الذهب عندما كان معدل سعر الاونصة ٦٥٦ دولارا، بينما يبلغ سعرها اليوم ١٢٣٠ دولارا". وقال بهماني "وهكذا، زدنا احتياطنا بمعدل مليارات الدولارات". وتساءل بهماني متوجها الى الاوروبيين: "اضافة الى مثل هذه الاحتياطات من العملات والذهب، يحل الاقتصاد الايراني في المرتبة السابعة عشرة في العالم، في حين ان ايران هي احد ابرز مصدري النفط في العالم وتملك احتياطا هائلا من الغاز؟".

واثر تبني مجلس الامن الدولي قرارا جديدا في حزيران الماضي ضمنه عقوبات ضد البرنامج النووي الايراني، عززت الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي ودول صناعية اخرى عقوباتها الاقتصادية على طهران مستهدفة خصوصا قطاعات النفط والغاز والبتروكيميائيات والمصارف في البلاد.

قمة الاتحاد الاوروبي تتفق على إقامة آلية لإدارة الأزمات في منطقة اليورو

بروكسل/ ا ف ب

اتفق قادة دول الاتحاد الاوروبي على جملة من النقاط التي تفسح المجال امام تعديل محدود لمعاهدة لشبونة بهدف اقامة آلية دعم دائمة للدول التي تواجه صعوبات في منطقة اليورو.

وذكرت وكالة الصافة الفرنسية ان النقاط التي تم الاتفاق بشأنها تأكيد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاوروبي "على ضرورة اقامة آلية دائمة لادارة الازمات من اجل ضمان الاستقرار المالي في منطقة اليورو"، بحسب النص المعتمد.

وستحل هذه الآلية محل صندوق دعم منطقة اليورو الذي اقيم في الربيع بعد الازمة في اليونان. ومن المفترض ان يستمر العمل بالآلية المعززة بضمانات بقيمة ٤٤٠ مليون يورو من الدول الاعضاء، لمدة ثلاث سنوات.

واضاف النص ان المفوضية الاوروبية ستقوم "بالتعاون الوثيق مع رئيس "الاتحاد هرمان فون رومبوي "بالتحضير للشروط العامة لعمل آلية مستقبلية".

وستركز المفوضية على "دور القطاع الخاص "ضمن الآلية. وبشكل عملي، من الممكن ان يطلب من المصارف التي تقرض الدول المساهمة في الجهود، كما سيعاد النظر في "دور صندوق النقد الدولي "اذ من الممكن ان يتدخل عن طريق تقديم قروض. وسيطلب من الدول التي تلجأ الى شبكة الامان هذه معايير "صارمة للغاية". وتضمنت النقاط ايضاً تطبيق آلية الازمة ودعا القادة الاوروبيون رئيس الاتحاد الى القيام بمشاورات "مع الدول "حول التعديل المحدود لمعاهدة (لشبونة) الضروري لذلك".

وسيتناول قادة الاتحاد هذه المسألة في كانون الاول "بهدف اتخاذ قرار نهائي "بشأن تعديل محدود للمعاهدة "بحيث تتم المصادقة على اي تعديل بحلول اواسط ٢٠١٣ كحد اقصى"، موعد انتهاء العمل بنظام الصندوق الحالي.

ومن الممكن ان يتم تعديل المعاهدة من خلال اجراء "مبسط "اكثر سرعة وله حظوظ اكبر بتفادي عرض التعديل على الاستفتاء داخل الدول.

وارجئ بحث هذه المسألة التي تصر عليها المانيا، الى وقت لاحق. ويعتزم رومبوي "النظر لاحقا "خلال اجتماعات للاتحاد في مسألة تعليق حق الدول المتهاونة كثيرا في مستوى سياسة الميزانية، في التصويت. ولن "يطبق مثل هذا الاجراء "الا في حالة دولة تشكل تهديدا مستمرا لاستقرار منطقة اليورو".

ومن غير المرجح ان يتم اقرار "هذه العقوبات السياسية "خصوصا بالنظر الى معارضة عدد كبيرة من دول الاتحاد للاقتراح.

عائدات السياحة في الاردن سجلت رقماً قياسياً هذا العام

عمان/ ا ف ب

ارتفعت عائدات قطاع السياحة في الاردن بنسبة ٢٠٪ هذا العام مقارنة مع ٢٠٠٩ مسجلة رقما قياسيا ببلوغها قرابة ٢,٧ مليار دولار حتى أيلول الماضي.

وقالت وزارة السياحة والآثار الاردنية في بيان لها ان "الدخل السياحي للمملكة ارتفع بنسبة ٢٠،١٪ مقارنة مع ما كان عليه العام ٢٠٠٩ حيث بلغ حتى نهاية أيلول من العام الحالي ١،٨٧٦ مليار دينار (٢،٦٤ مليار دولار) مقابل ١،٥٦٣ مليار دينار (٢،٢ مليار دولار) للفترة نفسها من العام الماضي".

واوضحت ان "مستوى الدخل السياحي للعام الحالي يعد قياسيا لدى مقارنته بالسنوات السابقة".

وبحسب الوزارة، فقد بلغ الدخل السياحي للمملكة ١،٥٦٩ مليار دينار (٢،٢ مليار دولار) عام ٢٠٠٨ و١،٢٩٢ مليار دينار (١،٨ مليار دولار) عام ٢٠٠٧.

ويعتمد اقتصاد الاردن البالغ تعداد سكانه ٦ ملايين نسمة وتشكل الصحراء نحو ٩٠٪ من مساحة أراضيه، الى حد كبير على الدخل السياحي الذي يشكل نحو ١٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

ويشهد القطاع السياحي في الاردن نشاطا متصاعدا خلال السنوات القليلة الماضية.

وتمثل السياحة المصدر الثاني للعملات الاجنبية في الاردن بعد التحويلات المصرفية من عشرات الالاف من المواطنين الاردنيين العاملين في الخارج.

وفي الاردن عشرات المواقع السياحية لا سيما مدينة البتراء الاثرية ومعبد جرش الروماني وصحراء وادي رم والبحر الميت وخليج العقبة.

ويأتي السياح في الدرجة الاولى من اوروبا تليها دول آسيا والمحيط الهادىء.

الصين تعطي أمريكا تطمينات بشأن المعادن النادرة

بكين/ رويترز

قدمت الصين تطمينات الى الولايات المتحدة يوم السبت الماضي بأنها لن تمنع صادرات المعادن النادرة.

وقالت وزير الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون بعد اجتماع مع نظيرها الصيني يانغ جيه تشي خلال قمة اقليمية في هانوي انها مسرورة بالموقف الصيني بشأن المعادن الضرورية في منتجات عالية التكنولوجيا لكنها قالت انه يجب العثور على موردين آخرين.

وحثت كلا من الصين واليابان على تهدئة التوترات بشأن نزاع على جزر في بحر الصين الشرقي وعرضت اجراء محادثات ثلاثية وهو مقترح من المستبعد أن تقبله بكين.

وتبدي الولايات المتحدة عدم ارتياح ازاء قرار الصين تقليص حصص تصدير المعادن النفيسة بوجه عام وخفض الشحنات الى اليابان وسط نزاع على جزر.

وبرغم قول مسؤولين صينيين في الآونة الاخيرة انهم لن يستغلوا الخامات عالية التقنية المستخدمة في الليزر وأشباه الموصلات وأجهزة الكمبيوتر كورقة ضغط إلا أن الاسعار قفزت والشركات تسارع لتطوير مصادر بديلة خارج الصين.

وأبلغت كلينتون مؤتمرا صحفيا في هانوي بعد اجتماعها مع يانغ:"الوزير يانغ أوضح أن الصين لا تعتزم حجب تلك المعادن عن السوق."

وقالت: ان الولايات المتحدة واليابان وأوروبا وحلفاء آخرين سيبحثون عن مصادر جديدة للحصول على المعادن.

وأضافت:"لذا وبرغم سرورنا بالتوضيح الذي تلقيناه من الحكومة الصينية فاننا مازلنا نعتقد أن العالم ككل يحتاج الى ايجاد بدائل."

والتقى المسؤولان على هامش قمة شرق اسيا في هانوي التي خيم عليها السجال الصيني-الياباني بشأن الجزر المتنازع عليها.

واشنطن: نفط ألاسكا جزء بسيط من التقديرات السابقة

واشنطن/ وكالات

عدّلت وكالة المسح الجيولوجي الأمريكية من تقديراتها لاحتياطي النفط في ولاية الأسكا، مشيرة إلى أنه يشكل جزءاً ضئيلاً من التقديرات السابقة.

وقدّرت الوكالة الاحتياطي النفطي في ألاسكا بحدود ٨٩٦ مليون برميل، وهو رقم يقل بنسبة ٩٠ في المئة عن التقديرات السابقة، والتي تم الكشف عنها في عام ٢٠٠٢، وأفادت بأن احتياطي النفط في الولاية يقدر بنحو ١٠,٦ مليار برميل.

وجاءت التقديرات الجديدة نتيجة لدمج البيانات الجديدة لعمليات الاستكشاف والتنقيب الأخيرة، والتي كشفت عن وجود الغاز بدلاً من النفط، بحسب ما أفادت الوكالة.

وفي بيان للوكالة، قالت مديرتها، مارسيا ماكنوت:"هذه النتائج الجديدة تقوض التوقعات السابقة بشأن أن طبيعة ما اكتشف سابقاً في المناطق النائية، وإذا ما كان نفطاً أو غازاً."

وأضافت:"من الأهمية بمكان إعادة تقييم الاحتياطي النفطي في المنطقة على ضوء البيانات الجديدة المتاحة."

كذلك خفضت الوكالة من احتياطيات الغاز المكتشفة بمقدار ٨ تريليون قدم مكعب عن التقديرات السابقة، والتي أشارت إلى أن احتياطي الغاز في المنطقة يقدر بنحو ٦١ تريليون قدم مكعب.

يشار إلى أن التركيز على احتياطي ألاسكا من النفط جاء بعد اكتشاف نفطي مهم خلال العقد الماضي، إذ بحلول منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي، تم اكتشاف أكبر حقل نفطي بحري في الولايات المتحدة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية.

يذكر أن الولايات المتحدة شهدت مؤخراً جدلاً بشأن فتح باب التنقيب عن النفط واستخراجه في عدد من المناطق المحظورة، كبعض سواحل البلاد، وخصوصاً الشرقية منها.

وجاء هذا الجدل في أعقاب ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير إلى جانب المطالب بالاستقلالية في مجال الاعتماد على الطاقة الخارجية.

وكان مقرراً أن يعلن الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، عن خطوة من شأنها تخفيف هجوم الحزب الجمهوري عليه، وهي فتح مساحات شاسعة في شرقي خليج المكسيك ومنطقة على ساحل ولاية فرجينيا أمام عمليات البحث والتنقيب عن النفط والغاز، إذ لطالما نادى الحزب الجمهوري بالقيام بأعمال حفر وتنقيب محلية في المنطقة بهدف تقليل الاعتماد الأمريكي على مصادر الطاقة الخارجية.

ومن المناطق المرشحة لهذه الخطوة التنقيب عن النفط قبالة ساحل ولاية فرجينيا، غير أنه تقرر فرض إجراءات مشددة على علميات البحث والتنقيب عن النفط قبالة ساحل ألاسكا، التي شهدت أكبر كارثة بيئية قبل أكثر من عقد. على أن الكارثة البيئية الأخيرة في خليج المكسيك والناجمة عن غرق منصة نفطية عائمة قد يعمل على إلغاء الكثير من القرارات ذات العلاقة.

مسؤولون حكوميون: الإضرابات لن تؤثر على معدل النمو المتوقع في فرنسا

باريس/ وكالات

قالت وزيرة الاقتصاد الفرنسي، كريستين لاغارد،:"ليس هناك رابحون وخاسرون في هذا الشأن.. المهم هو تحمل المسؤولية، وإدراك أن الاقتصاد بحاجة إلى الاستمرار."

وأضافت:"لا أنكر بأنه ولأيام عدة كان من الواضح بأن هناك تأثيراً اقتصادياً ولا أعتقد أنه كاف لإحداث تغيير في توقعات النمو للعام بأكمله."

ومن جانبه، قال الناطق باسم وزارة الاقتصاد الفرنسي: إن الزيادة المتوقعة في إجمالي الناتج المحلي للعام ٢٠١٠ هو ١,٦ في المئة، وهو معدل مستقر منذ آب الماضي.

وكانت لاغارد قد كشفت في وقت سابق أن الإضرابات التي نظمها العاملون احتجاجاً على رفع سن التقاعد من٦٠ إلى ٦٢ عاماً بالإضافة لإصلاحات أخرى، كلفت فرنسا ما بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ مليون يورو (٢٨٠ إلى ٥٦٠ مليون دولار يومياً) بالإضافة إلى الأضرار المعنوية." وللاحتجاج ضد خطط الحكومة الإصلاحية، نظم العاملون في فرنسا سلسلة احتجاجات وإضرابات الشهر الماضي إلى جانب أسبوع من الإضرابات الواسعة هذا الشهر، غير أن وزيرة الاقتصاد الفرنسية لم تحدد إي من الإضرابات عنت خلال المقابلة التلفزيونية التي أجرتها مع شبكة"أوروبا ١"التلفزيونية.

وشارك أكثر من مليون شخص في تلك الاحتجاجات، فيما تدعو ست من أكبر النقابات العمالية للتعبئة ومسيرات شعبية عامة في ٢٨ تشرين الأول الجاري، و٦ تشرين الثاني المقبل.

وبرغم الإضرابات والاحتجاجات الشعبية الواسعة، أجاز مجلس الشيوخ الفرنسي، الجمعة الماضية، مشروع قانون إصلاح نظام التقاعد المثير للجدل.

واقر مجلس الشيوخ بأغلبية ١٧٧ صوتا مؤيدا مقابل ١٥٣ صوتا لنسخته من المشروع التي ستجرى مواءمته مع النص الذي اعتمده مجلس النواب، من قبل لجنة مشكلة من ١٤ من أعضاء المجلسين، هذا الأسبوع.

وعلى صعيد متصل، قال إيف لوغوف، الناطق باسم جمعية صناعة النفط الفرنسي: إن أزمة المحروقات بدأت في الانفراج.

واضاف:"رفعت جميع الحواجز لإغلاق مستودعات الوقود الآن، كما أن ثلاثة من ١٢ من المصافي توقفت عن الإضراب."

وشهدت بعض أنحاء فرنسا أزمة وقود حيث اصطفت السيارات لساعات أمام محطات التعبئة جراء الإضراب الذي أدى لإغلاق المصافي كافة، كما سد العمال المضربون الطريق إلى بعض مستودعات الوقود.

زيادة ملحوظة في معدل النمو الاقتصادي الامريكي

واشنطن/ وكالات

اشارت الارقام الرسمية الى ان الاقتصاد الامريكي حقق نموا في الربع الثالث بمعدل سنوي (٢) في المئة، وهو نمو اسرع من نموه في الربع السابق، وجاء النمو على الرغم من زيادة البطالة وضعف السوق العقاري الامريكي.

وجاءت نسبة النمو (٢) في المئة للفترة من تموز الى ايلول اعلى من النسبة التي روجعت بالزيادة للفترة من نيسان الى حزيران عند ١,٧ في المئة، لكنها تظل اقل من معدل النمو السنوي في الفترة من كانون الاول الى اذار عند ٣,٧ في المئة.

وكان الاحتياطي الفيدرالي. البنك المركزي. الامريكي قال الاسبوع الماضي انه سيتخذ اجراءات جديدة لتنشيط الاقتصاد.

ومن المتوقع ان يعلن الاحتياطي الشهر المقبل عن استئناف التيسير الكمي، اي ضخ المزيد من الاموال في الاقتصاد عبر شراء سندات حكومية، وبمعدل ربع سنوي حقق الاقتصاد الامريكي نموا بنسبة ٠,٥ في المئة عن الربع الثاني. ويظل الاقتصاد الامريكي في مرحلة تعافي بطيء مع وصول معدل البطالة الى ٩,٦ في المئة وتزايد قلق الامريكيين بشأن المستقبل.

"غوغل" قد تشتري مبناها الحالي بنيويورك بملياري دولار

نيويورك/ CNN

قالت مصادر، إن عملاق البحث على الإنترنت"غوغل"في وضع جيد يؤهلها لشراء مبناها الذي تستأجر فيه مكاتبها حاليا، والذي يعد أحد أكبر المباني في مدينة نيويورك. ووفقا لصحيفة"نيويورك بوست"، فإن"غوغل"تجري محادثات لشراء المبنى رقم ١١١ في الجادة الثامنة، وهو برج للمكاتب في مانهاتن، مقابل نحو ملياري دولار." وعملاق الانترنت هي بالفعل أحد المستأجرين في المبنى المترامي الأطراف، الذي تبلغ مساحته ٢,٩ مليون قدم مربع، ويحتل كتلة بأكملها في حي تشيلسي الراقي.

والعنوان الحالي لمقر غوغل في نيويورك، يقع في الطرف الغربي من المبنى، ووفقا لأحد مالكيه، حيث يعد ثاني أكبر مبنى في مدينة نيويورك، وكان في الأصل مقرا لسلطة الموانئ بنيويورك.

وأنفقت إحدى الشركات المالكة للمبنى نحو ٥٠ مليون دولار منذ الاستحواذ عليه في عام ١٩٩٨، ويتضمن المبلغ إصلاح المصاعد والردهات والممرات، ومحطات توليد الكهرباء، ونظم تسليم الوقود.

ولم تؤكد"غوغل"أو الشركة المالكة للمبنى لشبكة CNN بعد المعلومات بخصوص الصفقة.

اكتشاف حقل بترولي كبير في البرازيل

برازيليا/ وكالات

يقول المسؤولون في البرازيل ان حقلا جديدا للنفط اكتشف قرب شواطئ البلاد يمكن ان يحوي احتياطيا يصل الى ١٥ مليار برميل.

وقالت هيئة النفط الوطنية في البرازيل ان حقل ليبرا يحوي على الارجح ٨ مليارات برميل من النفط. وتساوي تلك الكمية حجم حقل توبي العملاق الذي ادى اكتشافه عام ٢٠٠٧ الى لفت الانظار للبرازيل كمنتج كبير للنفط في العالم. واذا تاكد رقم ١٥ مليار برميل فسيعني ذلك مضاعفة الاحتياطات النفطية المثبتة لدى البرازيل، كما سيكون اكبر اكتشاف نفطي في منطقة الامريكتين منذ عام ١٩٧٦ عندما اكتشفت المكسيك حقل كانتاريل في خليج المكسيك، ويقع بئر الاستكشاف ليبرا في المياه على بعد ١٨٣ كيلومترا من شواطئ ريو دي جانيرو.

وقالت هيئة النفط الوطنية في بيان لها:"يمكن ان تتراوح كمية النفط القابلة للاستخراج ما بين ٣,٧ مليار و١٥ مليار برميل، والاحتمال الارجح هو ٧,٩ مليار برميل".

وكانت البرازيل اكتشفت مليارات البراميل من النفط في السنوات الاخيرة، اغلبها في المياه البحرية العميقة قبالة شواطئها الجنوبية الشرقية.

ويمكن لتلك الاكتشافات ان تجعل من البرازيل واحدة من بين اكبر ١٠ منتجين للنفط في العالم.

وقال الرئيس البرازيلي الذي توشك فترة ولايته على الانتهاء لوي اياناسيو لولا دا سيلفا: ان احتياطات النفط المستقبلية ستستخدم للقضاء على الفقر والاستثمار في التعليم والتكنولوجيا.

وكانت شركة النفط البرازيلية المملوكة جزئيا للدولة، بتروبراس، وفرت ٧٠ مليار دولار في شهر ايلول لتطوير الحقول الجديدة في اكبر طرح عام اولي للاسهم في العالم.

المدى الاقتصادي
العدد (1952) السنة الثامنة - الثلاثاء (3) تشرين الثاني

الأكاديمية والنائبة السابقة وعضوة لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب السابق أشرت بعين المراقب المتمعن اختلالات المشهد الاقتصادي، ودعت إلى ضرورة اعتماد برنامج اقتصادي حكومي مستقبلي مؤطر بشراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص عبر هذا الحوار الذي اجرته معها (المدى الاقتصادي):

حوار/ المدى الاقتصادي

عامرة البلداوي لـ (المدى الاقتصادي):

الدولة ماتزال المهيمن على النشاط الاقتصادي في ظل انحسار دور القطاع الخاص

***يعتمد الاقتصاد العراقي ريعياً على النفط بنسبة كبيرة، ما السبيل لإنقاذ الاقتصاد العراقي من سباته وركوده؟**

-التحول الذي اشرتم عادة ما يعتمد على حجم استثمارات كبيرة جداً بمشاركة القطاع الخاص بشكل فعال وقوي والمشكلة لدينا ان هذه المسائل عليها كلام وهو ملف بذاته ولكن تبقى المسألة مسؤولية الدولة، فهي ما تزال العامل الاساسي الممسك بالامور الاقتصادية ومازال القطاع الخاص ضعيفاً، لكن الدولة كيف تفكر لتحرير الاقتصاد من الاعتماد الكلي على النفط، يقيناً ان هذا الامر يأتي عن طريق الاهتمام بالقطاعات الاخرى وطوال الفترة السابقة هذه المسألة تحتاج لمسيرة شمولية فتحتاج لتشريعات تتناسب مع المرحلة ويجب ان توجد قرارات جريئة تتعلق بتأهيل المصانع والامور ونحتاج للاسقرار السياسي والأمني، وانا ارى ان هذه الامور كلها لم تحدث لكنني ارى ان ثمة خطوة بأعتقادي ممكن ان تضعنا على الطريق الصحيح في المرحلة المقبلة التي تم العمل بها خلال الفترة السابقة على مدى سنتين او اكثر وهي انجاز الخطة الخمسية للتنمية التي شارك بها تقريباً عشر لجان مختلفة من قطاعات مختلفة ذات علاقة بالوزارات المختلفة بغية تنمية القطاعات وتحريكها من خلال مشاريع، وبأمكاننا القول ان العراق لديه خطة اقتصادية موجودة وبالتالي تحتاج لتنفيذ وإقرار من مجلس النواب.

***هل تعد الخطة التنموية الخمسية بمثابة برنامج حكومي؟**

-نعم هذا برنامج صادق عليه مجلس الوزراء مؤخراً لكن يحتاج ان يشرع بقانون.

***ماذا عن مبدأ النافذة الواحدة، هل هي الصيغة المثلى لتفعيل الاستثمار اذا ما عرفنا أن الاستثمارات الاجنبية مترددة ومتوجسة؟**

-في موضوع الاستثمارات بشكل عام ومسيرتها يجب ان نتحدث عن مسيرة ووضع الهيئة الوطنية للاستثمار التي تعمل بموجب قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وايضاً علينا ان نعمل بموجب التشريعات، والنظر في البيئة التشريعية للاستثمار، فهي ضد الاستثمار اصلاً، وعلينا ان ننظر إلى الاجراءات التي تتخذ بشكل عام على الارض وليس الاجراءات التي يتحدث البعض عنها في استمرار، وانا ارى وجود هشاشة كبيرة جداً في الهيئة الوطنية للاستثمار، وهيئة كهذه في اي دولة اخرى يعد رئيسها اكثر من وزير وله سلطة كبيرة وكلامه مسموع يستطيع ان يفرض سلطته على الوزارات ولا تستطيع وزارة ان تقول هذه الارض ارضي ولا اعطيها ومشكلة الارض التي تنشأ عليها المشاريع عقبة تواجه كل المستثمرين، والهشاشة ايضاً هي تقييد لها، فرئيس الهيئة رجل يمتلك امكانات ذاتية وخلفية اقتصادية لكن المشكلة ان وضعنا الحالي والسلطات مازالت ممسوكة من مجلس الوزراء وبالتالي يحصل نوع من الضعف، فضلاً عن ان الوزارات تبدو أعلى سلطة من الهيئة الوطنية للاستثمار والمشكلة هي ان اي تشكيل اداري في ظل الوضع الحالي يكون ضعيفاً، لان الوزارات الاصلية في الاساس لها قوة التنظيم القديم وقوة الهيكلية الراسخة المستقرة، اما الذي يأتي جديداً قد يكون مهيئاً، لكن ليس لديه المداخل الكاملة والعلاقات ليست راسخة، وانا اعلم بوجود الاسناد في الواقع لكن أشعر بضعف في الهيئة الوطنية قد يكون في بعض مفاصل الهيئة والاسلوب الذي يتبع بالترويج للاستثمار في الخارج لا يرجع علينا باستثمارات حقيقية لان المستثمرين الذين يمتلكون رغبة حقيقية يصطدمون بالواقع والمستثمرون او الشركات لا تأتي دفعة واحدة، بل جهة واحدة قد تجازف لتجس الوضع من ثم توصل رسائلها للآخرين فعلى الدولة ان تعمل على تسهيل الامور كافة من خلال رفع امكانات الهيئة ولا تبقى وزارة تقف عائقاً من دون مشروع استثماري ونحن نلاحظ هنالك العديد من هم ضد الاستثمار في السلطة، وهذه مشكلة اذ ان عقليتهم لا تزال بالصيغة السابقة ونحن نحتاج لثقافة الاستثمار غير الموجودة بشكل واضح في كل المستويات، وهكذا توجد عوائق حقيقية في العملية الاستثمارية.

***إذاً، ما السبيل الى تفعيل الاستثمار؟**

-السبيل هو إعطاء سلطة اكثر لهيئة الاستثمار ويجب ان يدخل مجلس الوزراء بكل ثقله في مواضع معينة كأن تكون الارض او اجازات الاستثمار التي تعطى للمستثمرين، وعلى سبيل المثال في اقليم كردستان تصدر اجازة الاستثمار خلال يومين ويتدخل بها رئيس وزراء الاقليم اذ يباشرها بنفسه لإصدارها ما يعطي رسالة للآخرين بأن اعلى سلطة هي داعمة لعملية الاستثمار والمستثمر يشعر انه في أمان وان لا نجعل المستثمر في حالة تيه حقيقية، بأعطائه مئة باب وشباك، بل الافضل ان توجد جهة واحدة تمتلك كل المفاتيح وبالتالي لا يذهب من هنا او هناك ونحن كنا متصورين ان فكرة النافذة الواحدة من شأنها ان تحل هذه المسألة، حيث ان مهمتها التنسيق مع كل الدوائر وانجاز الامور بشكل سريع وبوابة واحدة للمستثمر بدلاً من ان يذهب لاستحصال موافقات الدوائر وهذا ما يحصل وانا لاحظت مستثمرين عراقيين في الخارج لديهم رغبة شديدة للاستثمار، لكن العائق كانت ظروف الاستثمارات فتراجعوا وجاء البعض منهم لنا عندما كنا في اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب وتحدثوا بآلامهم ومعاناتهم ولا يكفي ان نطلب منهم التحمل لكونهم ابناء البلد واعتقد في المرحلة المقبلة يجب ان تكون شفافية في طرح المشاكل من دون مجاملة النفس ومن دون آلية لحل المشكلة التي عندما تحل من قبل اعلى سلطة ستمشي الامور بشكل افضل.

***كيف تنظرون لجولات التراخيص التي اضطلعت بها وزارة النفط، وآراء الخبراء العراقيين والاجانب الذين أبدوا مخاوفهم من الجولات؟**

-تأخير جولتي التراخيص كان بأنتظار قانون النفط والغاز بالتجاذبات التي جعلت من وزارة النفط تفكر بصيغة شيء افضل من لا شيء وان تعمل على تطوير القطاع النفطي ورفع الانتاج النفطي افضل من ان تبقى تنتظر الى ما لا نهاية، اما بالنسبة لجولات التراخيص فكانت شفافة وانتم كصحافة اقتصادية حضرتم جولات التنافس وكان بأمكانكم توجيه الاسئلة للموجودين فلم يكن شيء مخبأ، وهي عقود خدمة إضافة الى ان المبالغ التي وضعت خيالية وينبغي للعراق ان يفخر بها والاسعار بسيطة جداً لانتاج البرميل، وهذه عقود من قبل شركات كبرى يفترض ان توفي بالتزاماتها ويرتفع الانتاج النفطي كما هو متوقع الى اربعة ملايين خلال السنتين القادمتين، وبالتالي الان نحن مقبلين على شيء مع اننا لا نتوقع كمهتمين بهذا الشأن ان يرتفع الانتاج بقفزة سريعة وهو ايضاً يحتاج الى مدة حتى يحصل تطوير لأمور اخرى فنية ثم بعد ذلك يزداد بشكل متصاعد وانا اعتقد انها كانت خطوة جيدة، ثم ان القطاع النفطي لا يمكن اصلاحه وتعديل وضعه الا بوجود قانون يوزع المهام والسلطات وان قانون النفط والغاز المرحّل الى مجلس النواب الحالي ايضاً يتضمن جنبة استثمارية وعندما تأخر ودخلنا في نفق المشاكل لحين انطلاق جولات التراخيص والاعلان عنها هي مسيرة اخذت وقت، وكثير من المقربين قالوا: سيقال انها ذات بعد سياسي، لان اول جولة فعلاً كانت قبل الانتخابات بشهر او اكثر بقليل، لكن بالنتيجة مَن الذي كسب من هذا العمل وكان له السبق؟ بالتأكيد المواطن العراقي، لان مثل هذه الجولات ستدر على العراق الارباح، والجولة الثانية كانت بعد الانتخابات وهذه الجولات حددت لها المواعيد منذ فترة طويلة.

***كيف تنظرون الى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من حيث أن وزارة المالية تتوسع في الإنفاق، وبين البنك المركزي الذي يسعى لكبح جماح التضخم؟**

-نعم وايضاً بعد صيحات وانتقادات كانت موجودة من القطاع الخاص وان هذه الامور تؤثر على انتاجهم وعملهم وتعيقهم اي تعيق القطاع الخاص وصار برنامج لتخفيض اسعار الفائدة من قبل البنك المركزي خلال فترة زمنية معينة ووصلت المسألة الى الحدود التي اعتقد الان انها مناسبة برغم انها لا تصل الى الطموح وكثير يتوقعون ان تكون ٢,٥٪، اذ ما زالت مستوياتها عالية والتشدد كان، لان البنك المركزي له سلطة نقدية مستقلة غير مرتبطة بالحكومة، لكن عندما نتحدث في سياسة الدولة اعتقد بالنسبة لوزارة المالية يجب ان تكون متناغمة مع تطلعات الدولة بشأن الاستثمار والتحول الى اقتصاد السوق، ولا يوجد تخطيط في هذا الجانب والتعابير نفسها والمقدمات في كل سنة موجودة وهي خطة الحكومة، لكن الان وطالما وضعت هذه الخطة الاقتصادية إذاً بالأمكان السير وفقها، لكن قبل ٢٠١٠ انا برأيي الامور كانت عشوائية ولم يوجد اي نوع من التنسيق بين القطاعات ووزارة المالية وفي الوقت ذاته كانت توجد حالة شد وتراخ مع الوزارات اذ تطلب الوزارة مبلغاً وتعطى اقل وكأنه لايوجد معيار لاتجاه الزيادة لتفعيل القطاع الزراعي مثلاً فبالتالي يجب ان تكون وزارة المالية مهيئة للسياسة المالية.

***يفترض أن تكون ثمة زيادة للقطاع الخاص وتكون الدولة في موقع المشرف والموجه، لكن في العراق مازال القطاع**

الخاص دون الطموح؟

-الدولة يفترض ان تعمل على ان تكون ثمة شراكة حقيقية ودخول للقطاع الخاص في كل اتجاهات التنمية التي تحصل في البلد فلا يمكن ان نتوقع تنمية حقيقية والقطاع الخاص معزول ويحصل على الفتات وهو غير مهيأ ومؤهل بشكل كاف وكان بمكن ان يكون التحولً تدريجياً بأعتبار القطاع الخاص يدخل حتى في استثمارات الدولة ويعطى الفرصة ويدعم بشكل كاف لكي يصل الى المستويات المطًلوبة كقطاع خاص محلي وفي كل وزارة الان توجد دائرة للقطاع الخاص، حيث كنا في مجلس النواب نسألهم عن مايقدموه للقطاع الخاص يذكرون انهم يقومون بدورات تأهيل، والقطاع الخاص لا يحتاج الى دورة تأهيلية وقطاعنا الخاص هو قطاع عريق لكنه يحتاج الى ان يعطى فرصاً ومشاركة حقيقية وبرنامج من اجل ان يبلغ الى المديات المطلوبة في التنمية الاقتصادية والمشكلة في انٍ هذا الشيء لم يكن موجوداً وتوجد حالة من تهميش القطاع الخاص وإضعافه وعدم الثقة به بسبب ان القطاع ذاته كان في السابق قبل ٢٠٠٣ كان معتمداً كلياً على الدولة وعطاياها ومشاركاتها ونحن نريد قطاعاً خاصاً يوجه الدولة ويأخذ المبادرة ويشارك في شكل حقيقي وقطاعنا الخاص لا يستطيع ان يقفز من قطاع خاص يعتمد على الدولة الى ان يكون هو المبادر وهذه المسألة يجب ان تمر بمراحل كبرنامج للشراكة تشارك به الدولة والقطاع الخاص وتوضع اسس وآليات المشاركة، ولا نسطيع إعفاءه من الكسل الموجود ونحن نحمّل الحكومة مسؤولية كونها لم تحسّن القطاع الخاص بشكل كاف ولا توجد اي بيئة تشريعية تشعر منً خلالها ان القطاع الخاص يتنفس بحرية برغم وجود قانون الاستثمار الذي يتعلق بالقطاعين الخاص والعام ونريد بالقطاع الخاص ان تكون له مبادراته بشكل تدريجي من خلال برنامج شراكة بين الدولة والقطاع الخاص وبرنامج الشراكة يحتاج لان يكون معلناً ومعروفاً، وإذا نبقى على هذه الحالة الترقيعية فأنها لم توصلنا لبناء هذا القطاع بالشكل المطلوب.

***وماذا عن النسبة المتدنية للناتج المحلي الاجمالي عن أداء القطاعات الانتاجية؟**

-التراكمات السابقة والدمار الذي حدث للقطاعين يحتاج الى ثورة من التجديد والتعديل والاصلاح في هذين القطاعين والمشكلة ايضاً انه بغض النظر عن وجود خطة خمسية، لدينا معطيات كثيرة موجودة على الارض تتحدث عن اموال كثيرة صرفت على القطاعين ولم تخرج بنتيجة ذات علاقة بالوضع الحديث، وتوجد المبادرة الزراعية التي تصرف عليها مبالغ كبيرة في كل عام وعلى الجوانب والمشاريع المختلفة سواء بالري ام في الزراعة وعندما نتحدث عن التفاصيل في ذات الوقت نلاحظ التصحر يزداد والفلاح يهاجر الى المدينة وبدلاً من ان يرعى الارض يبحث عن وظيفة، والريف الذي هو مصدر الزراعة متردٍ ومتدنٍ والفقر شديد جداً به بحسب آخر الاحصائيات بأن الفقراء يتركزون في الريف ولدينا مشكلة موجودة ولكن لا توجد لها حلول واضحة في الافق، والقطاع الصناعي كذلك صرفت عليه مبالغ كبيرة لتاهيل بعض المصانع.

وزارة الصناعة تحتاج الى استثمارات لتأهيل المصانع الكبيرة جداً والتي لا تحل بطريقة وزارة الصناعة بأن تبقى راعية لها وانا برأيي الذي يعدّه البعض رأياً متطرفاً ان هذه المصانع يجب ان تذهب للخصخصة وبعضها يجب ان يتغير حتى نشاطها.

***هل الظروف الآن مواتية للخصخصة؟**

-علينا ان نخطو ولو خطوة واحدة في الطريق ثم نقول الظروف مواتية او غير مواتية الخطوة الاولى هي ان نوفر التشريع والآلية والبيئة وعلينا ان نحدد مثلاً مشكلة العمالة واين سنذهب بها؟ ونناقش هذه المسألة ونضعها على بساط البحث وانا لديّ علم ان اكثر من جهة درست هذا الموضوع وجهات مختلفة شكلت لجاناً كبرى لحل هذه المشكلة والعملية تصل الى مراحل كبرى وتدخل السياسة في الموضوع في ظل غياب الجرأة لاتخاذ مثل هكذا قرار خوفاً من ردود فعل، وكل الدول عانت من هذا الموضوع وكانت لديها الجرأة بعد ان وفرة البيئة وتشريعات مناسبة لتأهيلها، فلماذا نحن لا نوفر تشريعات لتأهيل هذه المؤسسات وفرص لمشاركة الموظفين بنسب معينة حسب امكاناتهم وفرص للمستثمرين؟ وكل الدول قامت بالخصخصة على اتجاهات مختلفة منها الاستثمار ومنها البيع ونحن الان ليس لدينا من رؤية شمولية للموضوع لنحل القضية ونخفف العبء عن وزارة الصناعة والقطاع الصناعي ينتعش من جديد ويعمل كما مطلوب منه وبالنسبة للزراعة كذلك فالمشكلة ان الوزارة تعد نفسها إرشادية وتوجيهية وغير مشاركة فعلاً في عملية التنمية الزراعية وهذه مشكلة اذ انها لا تريد ان تدخل في القضايا الاخرى وهذا متناقض مع دورها، اذ يجب ان يكون لها دور حقيقي موجود طالما لدينا استثمارات زراعية حقيقية على الارض.

***ما السبيل لحل أزمة السكن، وهل القطاع الخاص هو الكفيل بحلها أم الحكومة؟**

-ليس من حل من دون الاستثمار والحكومة يمكن تبني مجمعات سكنية، فوزارة الاسكان والاعمار مخطط لها ان تبني مجمعات سكنية ومضت السنوات من دون ان تنجز هذه المجمعات، فإذاً الدولة غيرقادرة ولا ينبغي ان تدخل نفسها في كل التفاصيل ولتذهب المسألة للقطاع الخاص ولنترك الهيئة الوطنية للاستثمار تمسك الملف وتبني مجمعات سكنية، لذلك انا قلت يجب ان تعطى الهيئة الوطنية للاستثمار مزيداً من الاهتمام وتكون وزارة الاعمار والاسكان جهة إشرافية وتقوّم الهيئة الوطنية للاستثمار وكي يأتي مستثمرون تتوفر لهم الظروف ويبنون مشاريع السكن لمحدودي الدخل وحتى الفقراء وايضاً مشاريع للاغنياء وهذه موجودة في كل الدول، فلماذا نحن قاصرون عن هذه المسألة؟ واذا ما تابعنا خطة وزارة الاعمار والاسكان فهي مقصرة كثيراً وسبق ان تحدثت في هذا الموضوع في اكثر من مرة فنسبة الانجاز ١١٪ على مدى اربع سنوات ولم تقدم شيئاً بمعنى عدم المقدرة ولا اعتقد ان تغيير الوزير سيغير العملية واكثر من وزير جاء على هذه الوزارة من دون ان يتغير شيء.

***وماذا عن الفساد المالي والاداري برغم وجود الجهات الرقابية الأربع؟**

-قد يكون تضارب لجان التفتيش بين الجهات الرقابية احد اسباب الفساد ولو كانت جهة واحدة لكان افضل لان التضارب بالقرارات يولد الكثير من التناقضات في الانجاز وهذا موج، ود اذ ان مسؤولي تنمية الاقاليم والمحافظات عندما تسألهم عن انخفاض نسب الانجاز يقولون نحن في حيرة نعمل وفق تعليمات اي من الجهات الرقابية الذين يختلفون امامنا ويوجد خوف وتوجس من المشاكل والاتهامات التي توجه من الجهات الرقابية ومع هذا يجب ان تكون عقوبات صارمة لمن يثبت فساده والمشكلة ان العقوبات لا تفعّل والقضاء يجب ان يكون حاضراً وفاعلاً في هذه المسألة.

وعلى سبيل المثال عندما يوجد اي موظف كبيرفي وزارة ما ويثبت فساده يؤخذ للتحقيق الى النزاهة، واحياناً تتدخل الوزارة من اجل موظفها الكبير، وعموماً هذا التدخل يفترض ان يكون ايجابياً ولا يكون سلبياً واحياناً يجب ان يكون ثمة خطأ في الامر يمكن ان يبرأ، ولكن عندما يكون مخطئا فأن القانون يجب ان يأخذ مجراه ومشكلتنا كبيرة وهي الان تتفاقم بشكل تراكمي ومستمر، واحياناً تقول التقارير انها انخفضت قليلاً وملاحظاتنا كمواطنين لا نراها نزلت، لكن نراه فساداً طبيعياً في كثير من الجوانب.

الاقتصادي | العدد (1952) السنة الثامنة - الثلاثاء (2) تشرين الثاني 2010

ما أسباب ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية؟

تحقيق/ ليث محمد رضا

سجلت اسعار المواد الغذائية مستويات مرتفعة في الآونة الاخيرة، في ظل ضعف القواعد الانتاجية المتمثلة بالمحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية المحلية، فضلٍ عن التعثر الذي تشهده البطاقة التموينية وضعف الوازع القانوني. (المدى الاقتصادي) بحثت في اسباب هذا الارتفاع اللافت للنظر عبر الاستطلاع الآتي:

لهيب الأسعار

وجهتنا الاولى كانت في اسواق البيع بالتجزئة (المفرد) حيث خرجنا بحصيلة لمعدل اسعار المواد الغذائية.

التجار والمواطنون أكدوا لنا واقعيتها واتفقوا على ما جاء فيها مؤشرين ارتفاعاً في اسعار المواد الغذائية حيث كان: سعر كيس الرز زنة ٥٠ كيلوغراماً يتراوح مابين ٥٠-٦٥ الف دينار وسعر كارتون الزيت سعة ٢٠ قنينة من ٢٥-٢٨الف دينار وكيس السكر زنة ٥٠ كيلوغراماً يتراوح مابين ٥٨-٦٥ الف دينار ويبلغ سعر كيس الطحين بزنة ٥٠ كيلو غراماً ٤٠-٤٨ الف دينار.

اما اسعار البقوليات التي قال الباعة والمواطنون انها شهدت ارتفاعا ملحوظاً بكل انواعها فقد بلغ سعر الكيلو غرام الواحد من ٥٠٠-١٢٥٠ دينار.

في وقت شهدت المنتجات الحيوانية هي الأخرى ارتفاعا ملحوظاً بجميع انواعها كالالبان والمنتجات الاخرى كالبيض واللحوم، حيث ان الكيلو الواحد من الدجاج العراقي ٣٥٠٠ دينار وسعر الكيلو الواحد من اللحم بحدود الـ ١٤ الف دينار.

فيما كانت اسعار السمك المحلي حسب النوعية تتراوح بين الـ ٥٥٠٠ دينار والـ ١٦٠٠٠ دينار.

وسعر السمك المستورد ٢٥٠٠ دينار للكيلو الواحد وتراوحت اسعار اللحم المستورد بين ٣٠٠٠ دينار و٥٠٠٠ دينار للكيلو الواحد، وتراوحت اسعار الدجاج بين ٢٥٠٠ الى ٤٠٠٠ دينار.

تداعيات البطاقة التموينية!

وقد عزا بعض المستهلكين والتجار ارتفاع اسعار المواد الغذائية الى تقليص مواد البطاقة التموينية الى ثلاث مواد بالاضافة الى رداءتها وعدم وصولها في التوقيتات المحددة.

المستهلك نمر اياد قال: ان واقع البطاقة التموينية السيئ وعدم تغطيتها لاحتياجاتنا دفعتنا للاقبال على الاسواق مما يجعلنا تحت رحمة التجار الجشعين على حد قوله.

فيما قال التاجر عمر ذو النون: ان واقع البطاقة التموينية سبب في زيادة ارباح المستوردين والتجار من امثالي فلقد ازداد الطلب على المواد الغذائية منذ قرار وزارة التجارة بتقليص مواد البطاقة التموينية.

فيما قال المستهلك حسام محمد: الكثير من المستهلكين لا يستخدمون مواد الحصة التموينية بسبب رداءتها سيما الرز لذلك فنحن نلجأ الى النوعيات المتوفرة في الاسواق لانها افضل.

واضاف محمد: اننا نسمع الكثير عن ان السلع التي يتم استيرادها للبطاقة التموينية يتم استبدالها مع بعض التجار بمقابل سلع رديئة وهذا هو السبب وراء رداءة السلع!

مستهلكون

يقول المستهلك د.عمار حسين:عندما ترتفع اسعار المواد الغذائية تحديداً لأي سبب من الاسباب، فأن ذلك يلقي بظلاله على الاسواق بسرعة مذهلة لكن التجار لا يستجيبون إلى عوامل تخفيض أسعار المواد المستوردة بشكل سريع وأن البعض منهم يدعي أن المخزون الموجود استورد بأسعار مرتفعة.

فيما قال المستهلك ماجد جلال: ان ارتفاع اسعار المواد الغذائية جعل الزيادة في رواتب الموظفين امر غير مجدٍ.

وقال المواطن يوسف علي: على الدولة ان تعالج قضية ارتفاع الاسعار وتقدر دخل المواطن بما يتناسب مع مستويات الاسعار فلا يعقل ان تتصاحب مع كل زيادة في الرواتب زيادة في الاسعار ما ينعكس على الموظفين بعد الافادة من الزيادة وعلى الفقراء من غير الموظفين مزيداً من المعاناة والحرمان.

إجراءات أمنية

تجار جملة وتجزئة في سوق جميلة التجاري عزوا ارتفاع الاسعار الى اسباب عدة قالوا: ان اهمها الاستقرار الذي شهده السوق بعد الاجراءات الامنية التي اتخذتها الحكومة المنتهية ولايتها.

ويقول محمد عباس (تاجر لحوم): الحواجز الكونكريتية تغطي واجهات محالنا وشركاتنا.

واضاف عباس: هذا الاجراء الذي أقدمت عليه الجهات الامنية ضيقت الخناق كثيرا على التعاملات التجارية وتسببت في خسائر كبيرة للتجار الذين اتجهوا الى رفع الاسعار لغرض التخفيف من حجم خسائرهم بالاضافة الى اضطرار بعض اصحاب محال المواد الغذائية في الاحياء للشراء من تجار جملة موجودون داخل تلك الاحياء لتجنب المجيء الى سوق جميلة، ما اتاح لأولئك التجار ان يغالوا في الاسعار لغياب مَن ينافسهم.

بحوث السوق

المستشار في مركز بحوث السوق لحماية المستهلك د.سالم البياتي قال: السوق يخضع لعوامل عدة ومن اسباب ارتفاع اسعار المواد الغذائية عدم وجود انتاج محلي حقيقي زراعي او صناعي او اي شيء من هذه القواعد الانتاجية التي تساعد على توازن الاسعار وان اعتماد السوق العراقي على الاستيراد وخضوعه الى مضاربات فضلاً عن عدم وجود سياسة اقتصادية متكاملة في البلد مع وجود تجار لا يمتلكون روح المواطنة وليس لديهم من همّ غير الربح.

واضاف البياتي: توجد سياسات غير سليمة تتعلق بتوزيع البطاقة التموينية تصب في اسباب ما يشهده السوق من ارتفاع في الاسعار.

وتابع البياتي: ان المواطن هو الذي يتحمّل اعباء هذه العوامل حيث توجد مشاكل، فمثلاً عملية زيادة الرواتب صاحبها ارتفاع وضعف في القدرة الشرائية للمواطن، اذ اصبحت متطلبات الحياة مدفوعة من الراتب مما ادى الى حدوث تضخم عالٍ وضغط اضافي على ذوي الدخل المحدود مما يتطلب ان يلجأ الى الدوام الاضافي او ان يلجأ الى تعاطي الرشوة او الى مشروع خاص.

وأوضح البياتي: ان الكثير من العوائل تعاني من وقوعها تحت خط الفقر اي انها لا تستطيع ان تؤمّن ابسط احتياجاتها الضرورية.

أين قانون الحماية؟

وكان قانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة ٢٠١٠ قد تضمن في حيثياته ضمان حقوق المستهلك الأساسية وحمايتها من الممارسات غير المشروعة التي تؤدي إلى الاضرار به ورفع مستوى الوعي الاستهلاكي ومنع كل عمل يخالف قواعد استيراد أو إنتاج أو تسويق السلع أو ينتقص من منافعها أو يؤدي إلى تضليل المستهلك بحسب القانون الذي جاء في المادة (٤) منه تشكيل مجلس يسمى (مجلس حماية المستهلك) يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري يرتبط بمجلس الوزراء، وقد جاء في القانون ايضاً ان يتضمن المجلس عضوية مدراء عامين وخبراء من الوزارات والجهات ذات العلاقة.

وبحسب المادة الخامسة من القانون فأن مجلس حماية المستهلك الذي لم يشكل حتى الان يتولى مهاماً في مقدمتها وضع سياسات وبرامج عمل كفيلة بحماية المستهلك وحقوقه وتنظيمها بالاضافة الى رفع مستوى الوعي الاستهلاكي وتلقي الشكاوى والتحقيق فيها واتخاذ القرارات والتوصيات المناسبة في شأنها، كما يتولى المجلس توجيه الإنذار إلى المُخالف بوجوب إزالة المُخالفة خلال سبعة أيام من تاريخ التبليغ.

بالاضافة الى دراسة مشروعات القوانين المتعلقة بالاستهلاك والمستهلك وتقديم الملاحظات والقيام بالدراسات والبحوث وبناء قاعدة المعلومات المتعلقة بحماية المستهلك والتعريف بمهام واختصاصات وأهداف جمعيات حماية المستهلك والاستعانة بها في عمليات التوعية، كما ان للمجلس وفق القانون تشكيل لجان تفتيش تابعة له مقرها في بغداد ولها فروع في محافظات العراق تتولى لجان التفتيش مهام الاطلاع على مواصفات السلع ومراقبة مدى توافر الشروط الخزنية في المخازن وأماكن العرض.

وقد تضمن القانون حقوق المستهلك في الحصول على جميع المعلومات المتعلقة بحماية حقوقه ومصالحه والمعلومات الكاملة عن مواصفات السلع وما يثبت شراءه أي سلعة أو تلقيه أي خدمة مبيناً فيها قيمة وتاريخ ومواصفات السلعة وعددها وكميتها ونوعها وسعرها، كما يعتبر القانون من بين حقوق المستهلك الضمانات للسلع التي تستوجب طبيعتها مثل هذا الضمان وللمدة التي يتم الاتفاق عليها مع المجهز من دون تحميلها نفقات إضافية للمستهلك وكل ذي مصلحة في حالة عدم حصوله على المعلومات المنصوص عليها في هذه المادة إعادة السلع كلا أو جزءا إلى المجهز والمطالبة بالتعويض أمام المحاكم المدنية عن الضرر الذي يلحق به أو بأمواله من جراء ذلك الحصول على خدمات ما بعد البيع وفق الاتفاق المُبرم، كما تضمن القانون حرية اختيار السلعة أو الخدمة المعروضة مقابل ثمنها من دون أي تدخل من المجهز، كما وقد نص القانون على اجراءات عقابية تتضمن السجن والغرامة في بعض الحالات.

الاقتصادي
العدد (1952) السنة الثامنة - الثلاثاء (2)
تشرين الثاني 2010

الخصخصة.. أهميتها وسبل نجاحها

لهيب توما ميخا

يعد موضوع الخصخصة أحد الموضوعات المهمة على المستوى العالمي، سواء من الناحية الاقتصادية أو الإدارية، نظراً للركود الاقتصادي العالمي، ومعاناة الدول النامية بوجه خاص من التضخم الركودي sta-flation ولجوء الدول المتقدمة للتضافر فيما بينها لتدعيم مصالحها الاقتصادية بالعديد من الاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)، لفتح الأسواق العالمية للتصدير من الدول المتقدمة، وتحديد المواصفات العامة للجودة (ISO) كشرط أمام الدول النامية لتصدير المنتجات المصنعة للدول الأوروبية والأمريكية، واتفاقية بازل للرقابة المصرفية.

ومع التسليم بدور هذه الاتفاقيات في تطوير الاقتصاد الدولي، إلا أن الدول النامية تبقى في المعترك مصدراً للمواد الخام، وسوقاً للمنتجات المصنعة، ومع معاناة الدول النامية من العجز في الموازنات العامة، وتراكم الديون الخارجية، وتزايد البطالة، وضعف التصدير وزيادة وارداتها تصبح البيئة الاقتصادية والاجتماعية غير مواتية لكي تؤتي الخصخصة ثمارها الإيجابية، في وقت أصبحت الخصخصة لزاماً على الدول النامية كأحد الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تمهيداً لعملية إعادة جدولة الديون طبقاً للقواعد المعروفة لنادي باريس ونادي لندن، وكأهم الحلول المطروحة على المستوى العالمي لعلاج أوجه الخلل في الهياكل الاقتصادية، وللارتقاء بمستويات الكفاءة والأداء، وهو ما يؤخذ به في كثير من دول العالم، على اختلاف مستوى تقدمها الاقتصادي، وتفاوت النظم المتبعة لديها. وليس ثمة خلاف في أن عملية الخصخصة ليست بالأمر اليسير ولا يمكن إنجازها في عجالة، مهما بلغ مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي أو التطور الإداري، فهي عملية معقدة وذات أبعاد وآثار سياسية واقتصادية واجتماعية وتشريعية، ويجب أن تؤخذ الظروف والمتغيرات البيئية الوطنية بعين الحسبان عند رسم ستراتيجية الخصخصة، وإعداد برنامجها التنفيذي، وهناك قناعة عالمية بأن تجارب الخصخصة لا يمكن نقلها بحذافيرها من دولة إلى أخرى، لذا تبقى التجارب والخبرات العالمية دروساً واعدة للاستفادة منها في ضبط وتوجيه برامج الخصخصة في المستقبل.

اولا: ماهية سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة:

على الرغم من أن مفهوم الخصخصة هو من المصطلحات التي ظهرت حديثاً، أولاً في بريطانيا منذ نهاية الستينات، إلا أن ما أكسب الخصخصة أهميتها، هو البرنامج الشامل الذي نفذته حكومة المحافظين في بريطانيا بزعامة مارغريت تاتشر وحزب الجمهوريين في الولايات المتحدة عام ١٩٨٠، حيث قامت الحكومة البريطانية ببيع اصول قيمتها (٢٩) بليون جنيه استرليني وبذلك تقلص حجم القطاع العام الى النصف، وقد تضمن البرنامج تحويل مشروعات وأنشطة القطاع العام إلى القطاع الخاص، وقد دفع نجاح التجربة البريطانية مختلف الدول إلى تطبيق برنامج الخصخصة ضمن سياسات إعادة الهيكلية والتصحيح الاقتصادي. وقبل الدخول في تعريف الخصخصة لابد من القول إنها جزء من سياسات الإصلاح الاقتصادي، وهي مكملة لسياسات التثبيت أولاً والتكييف الاقتصادي ثانياً، وهنا لابد من التمييز بين هذين المفهومين وبين مفهوم الخصخصة.

إن سياسات الإصلاح الاقتصادي وكما عرفتها الأمم المتحدة، هي عمليات متدرجة من أجل إحداث تغيرات جوهرية في أساليب تعبئة الموارد وإعادة توزيعها، على النحو الذي يضمن متطلبات المجتمع على المدى القريب والبعيد. أي هي تغيير في السياسات الاقتصادية، تبدأ بتطبيق سياسات التثبيت من أجل إيجاد الحلول والمعالجات للاختلالات القصيرة الأجل التي يعاني منها البلد، وتنتهي بسياسات التكيف الهيكلي من أجل معالجة الاختلالات العميقة في اقتصاد ذلك البلد، وتتكون هذه السياسات من:

١- برامج التثبيت الاقتصادي

وهي سياسات قصيرة الأجل لا تتجاوز الثلاث سنوات، يقوم صندوق النقد الدولي بصياغتها من أجل المساهمة في معالجة الاختلالات الطارئة التي تحدث في الاقتصاد الوطني، مثل العجز في ميزان المدفوعات، العجز في الميزانية العامة، تدهور العملة الوطنية، أي أن برامج التثبيت تختص بجوانب الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وتحاول أن تجعله متوازناً مع إجمالي الناتج المحلي.

٢- برامج التكييف الهيكلي

وهي من اختصاص البنك الدولي وتهدف إلى تحقيق الاستقرار الكلي الشامل وعلى المدى الطويل، ويتقدم بها البنك عندما تكون هناك اختلالات عميقة، بحيث لم تنفع معها برامج التثبيت، ومن اهم مظاهر هذه الاختلالات: العجز في الموازنات العامة، عجز الموازين الجارية وانخفاض الاحتياطيات، وارتفاع نسبة البطالة او تزايد حجمها، ارتفاع نسبة التضخم، تدهور اسعار صرف العملات الوطنية، اختلالات في القطاع المصرفي وقطاع التجارة، ارتفاع حجم الديون الخارجية وتزايد اعبائها، انخفاض الانتاجية في المشاريع العامة (القطاع العام)، عدم صلاحية النظام الضريبي وتخلفه، فضلاً عن أنها تتضمن الإصلاح المؤسسي وصولاً إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وتعزيز التجارة وتشجيع الاستثمار الأجنبي، حيث تؤدي هذه الاختلالات جميعها في النهاية الى انخفاض مستوى المعيشة لاغلبية السكان وكل ذلك من أجل تحقيق معدلات نمو مستمرة.

٣- الخصخصة:

وهي المرحلة الأخيرة من مراحل الإصلاح الاقتصادي. وقد توجه كثير من الدول إلى تطبيقها في الوقت الحالي، فهناك بعض الدول التي حققت نتائج مذهلة في عملية الخصخصة، وأخرى لم تفلح في تجربتها مع التخصيص بل كانت النتائج سلبية بالنسبة لاقتصادياتها.

ثانيا: مفهوم الخصخصة:

تعني الخصخصة تحويل ملكية مشاريع الاعمال من الحكومة الى الملكية الخاصة. ويمكن ان يتضمن ذلك لامركزية الصناعة او التحول عن تأميمها وقد يمتد الى السماح للقطاع بتوفير خدمات كانت سابقا ذات صفة حكومية، وتتم عملية تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص باشكال متعددة من بينها:

أ-بيع الشركات الحكومية كاملة للجمهور، وبخاصة للعاملين في هذه الشركات.

ب- التاجير الطويل الاجل للاصول التي تملكها الحكومة للقطاع الخاص، وفقا لشروط مناسبة تحقق المصلحة للاقتصاد الوطني وللجمهور.

ت-طرح الخدمات الحكومية على القطاع الخاص للتعاقد على ادارتها مع الالتزام بالشروط المناسبة لحماية المستهلك.

ث-تصفية الوحدات الحكومية التي يثبت عدم صلاحيتها او قدرتها على الاستمرار لعدم توفير الجدوى الاقتصادية في استثمارها بسبب الخسائر الكبيرة التي لحقت بها والتي يدفعها في النهاية المواطنون جميعهم.

وتلجا الحكومات الى عملية الخصخصة لاسباب متباينة. لكن هناك ثمة سببين رئيسيين: الاول هو تقليص حجم القطاع الحكومي، سعيا وراء تحقيق كفاءة اقتصادية اكبر، والثاني هو لغرض جمع ايرادات نقدية. وقد احتسبت عملية الخصخصة في المملكة المتحدة باعتبارها انفاق سالب اكثر مما هي لتمويل الانفاق (اي بديلا عن تمويل الانفاق العام)، الا انه بمرور الزمن طور صندوق النقد الدولي التسهيلات التي يقدمها الى البلدان الاعضاء وازداد اهتمامه بالسياسات الاقتصادية ذات الاجل الطويل، وبذلك اصبحت القضايا التي يهتم بها الصندوق تتداخل مع مجال عمل البنك الدولي من حيث اهدافها ومضمونها وكذلك من ناحية الشروط التي يفترض ان يلتزم بها البلد المستفيد من المساعدة).

مما سبق يتضح أن الخصخصة ليست هدفاً في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لزيادة كفاءة الأداء للاقتصاد الوطني بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية، كما أنها لا تعني إطلاقا إلغاء وظيفة الدولة الاقتصادية ومسؤولياتها الاجتماعية، بل دورها مستمر في تقديم الخدمات الاجتماعية مثل (التعليم والصحة والضمان الاجتماعي).

وهكذا يمكننا عرض تعريف الخصخصة من وجهة نظر بعض الاقتصاديين على النحو التالي، الخصخصة هي عملية الانتقال من آلية الاقتصاد المركزي إلى آلية الاقتصاد الحر في إنتاج السلع والخدمات، أي هي العملية التي يتم بموجبها حلول القطاع الخاص محل القطاع العام في ممارسة النشاط الاقتصادي المنتج للسلع والخدمات، وهناك من ذهب إلى تعريفها من وجهة نظر سياسية من خلال الدور الذي تقوم به الدولة، ودعا إلى إنهاء هذا الدور المركزي والمحوري للحكومة، مقابل إعطاء هذا الدور إلى القطاع الخاص. وهناك من ذهب إلى تعريفها اجتماعياً بأنها إعادة حقوق الملكية بجميع أوجهها من الدولة إلى المجتمع باعتباره صاحب هذه الحقوق أولاً، والمنتفع منها ثانياً، وهذا فيه إنهاء وتحويل للأصول الإنتاجية وما تنطوي عليه من سلطات إلى يد الفرد بعد أن كانت في يد الدولة، أي تحويل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة (جزئياً أو كلياً) إلى ملكية خاصة. وفي تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للخصخصة يشير إلى أنها جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية في البنيان الاقتصادي وتتضمن إعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها.

ثالثا: أسباب الخصخصة:

تعددت الدول التي تبنت برامج الخصخصة فهل كانت الاسباب واحدة في كل تلك الدول؟ الجواب قطعا سيكون بالنفي، فالاسباب التي تقف وراء الخصخصة في بريطانيا هي غيرها في الدول الاسيوية وغيرها في الدول النامية. وعلى العموم نستطيع ان نقسم اسباب الخصخصة الى نوعين من الاسباب الرئيسة هي:

١- الاسباب الاقتصادية للخصخصة: وتضم مايلي:

أ- خفض الإنفاق الحكومي: يعد الهدف من خفض الإنفاق الحكومي أحد المتطلبات الأساسية لهيكلية الاقتصاد في المدى البعيد، وتنبع أهمية خفض الإنفاق الحكومي، من أن معظم الدول النامية تعاني عجزاً في ميزانها التجاري وفي ميزان مدفوعاتها، مما أدى إلى تفاقم الديون الخارجية بوتيرة متزايدة، وفي مثل هذه الحالة فإن تبرير عملية الخصخصة بخفض الإنفاق الحكومي يعتبر مقبولاً، كذلك فإن الإيرادات العامة في الدول منخفضة الدخل غير مناسبة من الناحية الهيكلية لمقابلة احتياجات التنمية، وبما أن مصادر التمويل الخارجية قد جفت وأصبح العجز في الميزانية غير محتمل، فإنه على الدولة

يعد رفع الكفاءة الاقتصادية عن طريق خصخصة مؤسسات القطاع العام، الهدف الأساسي لبرامج الإصلاح, هذا وإن الكفاءة الاقتصادية تتكون من الكفاءة الإنتاجية وكفاءة عملية الخصخصة، وتتحقق كفاءة تخصيص الموارد عندما تعكس الأسعار النسبية للموارد قيمتها الحقيقية, أو قيمة الندرة لتلك الموارد أو قيمة الفرص البديلة لها, ويعتمد هدف الكفاءة الإنتاجية على مقدرة المؤسسات على إنتاج نفس الكمية بأدنى حد ممكن من التكاليف, أو بإنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس التكاليف.

وضع أولوياتها بصورة صحيحة والحد من الإنفاق على المجالات التي لا يعتبر وجودها فيها ضروريا، وبدلاً من أداء أشياء عدة بكفاءة منخفضة فإنه على الدولة الاتجاه نحو عمل نشاط محدد بكفاءة عالية.

ب- زيادة الكفاءة الاقتصادية: يعتبر رفع الكفاءة الاقتصادية عن طريق خصخصة مؤسسات القطاع العام، الهدف الأساسي لبرامج الإصلاح، هذا وإن الكفاءة الاقتصادية تتكون من الكفاءة الإنتاجية وكفاءة عملية الخصخصة، وتتحقق كفاءة تخصيص الموارد عندما تعكس الأسعار النسبية للموارد قيمتها الحقيقية، أو قيمة الندرة لتلك الموارد أو قيمة الفرص البديلة لها، ويعتمد هدف الكفاءة الإنتاجية على مقدرة المؤسسات على إنتاج نفس الكمية بأدنى حد ممكن من التكاليف، أو بإنتاج كمية أكبر من المنتج التكاليف نفسها. واستناداً إلى ذلك، فإن هدف رفع الكفاءة الاقتصادية يعتمد على المكتسبات المتعلقة بالكفاءة الإنتاجية، ويعتقد مؤيدو الخصخصة أن المؤسسات العامة تتميز بعدم كفاءة أكبر في عملياتها الداخلية، إذا ما قورنت بالمؤسسات الخاصة وذلك يرجع إلى عدة أسباب، منها أن المؤسسة العامة غالباً ما تكون محمية من المنافسة، مما يؤدي إلى استخدام المدخلات بصورة لا تؤدي إلى تحقيق الحد الأعلى من الإنتاج، ويعتقد المؤيدون أيضاً أن المؤسسة العامة غالباً ما تتوصل إلى رأس المال بصورة مدعومة، مما يؤدي إلى استخدامه بصورة لا تعكس تكلفته الحقيقية. كما أن حافز الإدارة لتعظيم الربحية وتقليل التكلفة يكون ضعيفاً في حالة الملكية العامة، وذلك لأن البيروقراطية وغياب حملة الأسهم الذين يكون لديهم مصلحة في تعظيم الأرباح، يقلل الضغط على الإدارة في السعي لتحقيق كفاءة الأداء وتحقيق الحد الأعلى من الربحية.

٢- الاسباب السياسية للخصخصة
والتي تضم بدورها مايلي:

أ- انهيار النظام الاشتراكي: مثل قطبي العالم بعد الحرب العالمية الثانية كل من الولايات المتحدة (النظام الراسمالي)، والاتحاد السوفيتي السابق (النظام الاشتراكي)، وكانت لكل منهما افكارا واستريجيات متناقضة وحيث ادى انهيار النظام الاشتراكي من خلال تفككه السياسي وسقوط نظامه الاقتصادي والاجتماعي الى دفع الولايات المتحدة لفرض نظام احادي القطبية تستطيع من خلاله توجيه السياسات الاقتصادية الدولية بالشكل الذي يعمق المصالح الراسمالية.

لقد ساهم انهيار النظام الاشتراكي في اعطاء دفعة اضافية لقوى العولمة الراسمالية وفي ظهور تصورات وقناعات بالنجاح النهائي للراسمالية وان الاشتراكية قد انتهت، مما عزز التوجه نحو اليات السوق لاسيما في الدول الاشتراكية السابقة.

ب-دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي: كان لتزايد حجم الديون الخارجية للدول النامية وما رافقه من تعثر هذه الدول في امكانية سداد تلك الديون وفوائدها، الامر الذي ادى الى زيادة الشروط التي تدفع على اساسها القروض الى الدول النامية بسبب ما عرف في حينها بازمة الثقة الدولية. فضلا عن ذلك فان فشل سياسات التنمية التي اعتمدتها الدول النامية في تحقيق اهدافها دفعها في نهاية الامر الى اللجوء لمؤسسات التمويل الدولية. وقد وجد المركز الراسمالي الفرص المناسبة في تلك الظروف لتعزيز التوجهات الليبرالية في تلك الدول من خلال القروض المقدمة لها من تلك المؤسسات التي تعد من اهم ادوات المركز الراسمالي.

ان المؤسسات المالية الدولية التي تعمل على تمويل سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية، فرضت على هذه الدول مجموعة اجراءات نستطيع ايجازها بالاتي:

١-اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص عن طريق الغاء الاحتكارات الحكومية وتحويل ملكية بعض المشاريع العامة الى ملكية خاصة.

٢-يعمل البنك الدولي على تشجيع حكومات الدول النامية، على قبول تحويل قيمة ديونها الى شكل اسهم تباع الى شركات محلية او اجنبية.

٣-تصفية المنشات المملوكة للدولة او بيعها او التعاقد على ادارتها او تاجيرها، كما يقوم البنك بتمويل الدراسات المتعلقة بتحديد المشاريع المرشحة للتصفية.

٤-المطالبة بتحديد اسعار الخدمات العامة بحيث تغطي التكلفة.

٥-تخفيض الحواجز التجارية.

ج – زيادة التركيز الراسمالي:

منذ اوائل السبعينيات فان الازمة التي دخل فيها النظام الدولي (الركود التضخمي) اعطت الغرب دافعا قويا في اخضاع تنمية الدول النامية في المستقبل من خلال استخدام نقاط الضعف الموجودة في تلك الدول والتي تتمثل في مشكلة المديونية وصعوبة الانتقال الى المستويات العليا للتكنولوجيا، وازمة الغذاء، وازمة التحضر غير المسيطر عليها، وغيرها من نقاط الضعف، وعلى الرغم من تعدد الاسباب التي تقف وراء زيادة التركز الراسمالي الا ان ميل معدلات الربح نحو الانخفاض يبقى هو العامل الرئيس، الامر الذي شجع الدعوة الى الخصخصة بوصفها تزيل قيدا من القيود التي تحول دون التخصيص الامثل للموارد وتحد من حرية حركة راس المال ليس فقط على المستوى المحلي وانما على المستوى الدولي ايضا. وقد تجسدت الية التركز الراسمالي في صورة تكوين ونمو الشركات متعدية الجنسية، حيث ادركت ان سياسة الخصخصة تشكل عنصرا مهما يخدم ستراتيجيتها في السيطرة على العالم ومن ثم زيادة توطيد حلقات تبعية المحيط الى المركز، ولذا فهي تعمل على زيادة التركز الراسمالي دائما وهو ما يزيد من قدرتها واهميتها على الصعيد الدولي.

أهمية قاعدة البيانات في التخطيط

إيمان محسن جاسم

كثيرة هي التصريحات التي يطلقها المسؤول العراقي في ما يخص توفير المساكن للمواطنين، وآخرها تصريحات رئيس مجلس محافظة بغداد بشأن عزم المجلس بناء وحدات سكنية وتوزيعها مجانا على العوائل المتعففة بالاعتماد على واردات مشروع البترو دولار الذي اقره البرلمان العراقي نهاية عام ٢٠٠٩.

وهذا المشروع أي البترودولار ينص على استثمار المبالغ المتحققة في مشاريع الخدمات والصحة.وعلى الرغم من أن عدم وجود قاعدة بيانات حقيقية ودقيقة عن العوائل التي يفترض إنها ستكون مشمولة بهذا المشروع في حال تنفيذه، خاصة وان آليات معقدة كبيرة تنتظر أي مشروع إسكان في العراق بحكم التداخل الإداري في عائدية الكثير من الأراضي العراقية ما بين الأوقاف والوزارات الأخرى يجعل الكثير من المشاريع الإسكانية مجرد دعوات ليس إلا و إن وجدت هذه الأراضي فأن عملية شرائها وتسجيلها ستمتص عائدات مشروع البترودولار لسنوات قادمة في ظل المفاهيم الإدارية السائدة الآن في الكثير من دوائر الدولة، وقد عانت وزارة التربية على سبيل المثال لا الحصر في عملية ترميم الكثير من المدارس ووجدت بأن عائدية الأراضي المشيدة عليها ليست ملكا لوزارة التربية مما تطلب إنفاق مبالغ ترميم المدارس لشراء الأراضي المشيدة عليها وبمبالغ خيالية، وهذا ما أنعكس سلبا على واقع المدارس في البلد. وما نخشاه هو أن تمتص أسعار الأراضي المرشحة لأن تبنى عليها وحدات سكنية المبالغ المذكورة والتي تقدر بستين مليار دينار سنويا لمحافظة بغداد، وهي أقل محافظات العراق من حيث المبالغ المتحققة من مشروع البترودولار.

ما يهمنا كمتابعين أن نؤكد ونشخص جملة من الحقائق المهمة التي لا يمكن تجاهلها وفي مقدمتها وجود قاعدة بيانات يمكن الاستدلال من خلالها على الكثير من الحقائق المهمة ومن هذه الحقائق معرفة المستحقين الذين بإمكان مؤسسات الدولة تقديم الخدمات لهم وكما وصفهم رئيس مجلس محافظة بغداد (العوائل المتعففة) وهذا المصطلح يستخدم كثيرا في عموم المحافظات العراقية من دون أن يستند إلى قاعدة بيانات تدعمه بالشكل الذي يؤمن إيصال الخدمات لمستحقيها.

لهذا نجد بان إطلاق مشاريع كهذه من دون وجود قاعدة بيانات من شأنه عدم تحقيق الغاية المتوخاة منها كما لاحظنا ذلك بوضوح في معونات شبكة الحماية الاجتماعية التي اكتشف القائمون عليها آلاف الأسماء التي لا تستحق هذه الخدمات الاجتماعية وبالمقابل وجود آلاف أخرى لم تشملها، والسبب في ذلك هو اعتماد قاعدة بيانات مشوهة وغير صحيحة وسليمة.

والمتابع للكثير من القضايا خاصة ما يتعلق منها بالأرقام سواء في مجال الاقتصاد أم الاجتماع يجد بأن الكثير من مراكز الدراسات التي انتشرت في العراق من دون سابق إنذار تعتمد على تضخيم الأرقام لأغراض دعائية وإعلامية وقد تكون سياسية خاصة وان بعض هذه الأرقام مخيفة جدا فيما لو كانت صحيحة.. في الأسبوع الماضي ارتفعت نسبة البطالة وفق هذه الإحصائيات الى ٢٥٪ من الشعب العراقي من دون أن تستند لوثائق رسمية تدعمها، بل اعتمدت على التخمينات غير الصحيحة وبالتالي فإن وجود ربع سكان العراق عاطلون عن العمل قد يكون صحيحاً من جهة إن هذه الـ٢٥٪ هم الأطفال!!! وأرقام أخرى كثيرة برزت في الآونة الأخيرة منها وجود خمسة ملايين أرملة في البلد!! وإن ٥٥٪ من تلاميذ المدارس العراقية يتسربون!! وغيرها من الأرقام التي يصعب ويستحيل التحقق من صحتها ما لم تكن هنالك قاعدة بيانات موثقة من مصادرها الرسمية.

لهذا فأني أجد في قاعدة البيانات التي ستستخرج من نتائج التعداد العام للسكان عبر معرفة الخصائص الاجتماعية والثقافية والصحية للعائلة العراقية ما يمكننا من توجيه الخدمات المطلوبة وفي مقدمتها السكن لمستحقيه بعيدا عن العمل من دون قاعدة بيانات، خاصة وان إحدى فقرات إستمارة التعداد العام للسكان تتضمن معرفة عائدية المسكن، وبالتالي يمكننا معرفة عدد العوائل التي لا تمتلك مسكنا لها كل حسب منطقته، ما يسهل مهمة توفير هذه الخدمة لهم في المستقبل.

لذا نجد بأن تكون دراساتنا القادمة مبنية على الحاجة الفعلية وفق أرقام معدّة مسبقاً وقابلة للتنفيذ.

الاقتصادي | العدد (1952) السنة الثامنة - الثلاثاء (2) تشرين الثاني 2010

مواصفات أعضاء مجالس إدارة المصارف الأهلية العراقية

محمد صالح الشماع

أولاً: تخضع المصارف الأهلية العراقية الى قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل بإعتبارها شركة مساهمة، وإلى قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وتعليمات البنك المركزي العراقي لحصولها على إجازة الصيرفة الممنوحة لها من قبل البنك المذكور. ولابد، بموجب القانونين، لشركة المصرف من مجلس إدارة يتولى المهام الإدارية والمالية والتخطيطية والتنظيمية والفنية اللازمة لسير نشاط الشركة عدا ماكان منها داخلاً في إختصاصات الهيئة العامة المؤلفة من الأشخاص المساهمين في رأسمال الشركة. ويكون مجلس الإدارة في المصارف مسؤولاً أيضاً عن إدارة الأعمال ووضع سياسات المصرف، ويضع أعضاؤه، بشكل خاص، معايير إدارة المخاطر وسياسات الإستثمار ونسب الحد الأدنى التحويطية والمعايير المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية.

يتألف مجلس إدارة المصرف، إذا كان شركة مساهمة خاصة، من أعضاء أصليين لا يقل عددهم عن خمسة ولايزيد على تسعة، أما إذا كانت شركة المصرف مختلطة فإن عدد أعضائه الأصليين يجب أن يكون سبعة أعضاء، من بينهم عضوان يمثلان قطاع الدولة أو ثلاثة أعضاء حسب نسبة مساهمة الدولة في رأسمال شركة المصرف. ويُنتخب الأعضاء الاصليون من خارج قطاع الدولة الذين يمثلون حملة الأسهم من القطاع الخاص من قبل أعضاء الهيئة العامة للشركة، ويكون لمجلس إدارة الشركة المساهمة المختلطة أو الخاصة أعضاء إحتياط يُختارون بالطريقة والنسب المقررة لإختيار الأعضاء الاصليين، وتكون مدة العضوية في المجلس، إذا لم تحدد من قبل الهيئة العامة، ثلاث سنوات من تاريخ أول اجتماع له قابل للتجديد، وفي حالة تعيين المدة من قبل الهيئة العامة فينبغي ألا تزيد على أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة.

يُشترط في عضو مجلس إدارة شركة المصرف أن يكون أحد أعضاء الهيئة العامة (مساهم في رأسمال شركة المصرف) متمتعاً بالأهلية القانونية وغير ممنوع من إدارة الشركات ومالكاً لما لا يقل عن الفي سهم من أسهم رأسمال الشركة إذا كان ممثلاً للقطاع الخاص، وأن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة وأن يكون شخصاً لائقاً وصالحاً تبعاً لتقدير البنك المركزي العراقي وأن لا يكون إدارياً أو موظفاً أو عضواً في مجلس إدارة شركة مصرف آخر إلا إذا كان هذا المصرف شركة تابعة للمصرف الأول أو أن يكون المصرفان تحت سيطرة مشتركة شريطة أن لا يشكل ذلك الحصول على أغلبية في مجلس إدارة المصرف وأن لا يكون موظفاً لدى دوائر الدولة إستناداً لأحكام قانون إنضباط موظفي الدولة والقطاع العام وأن لا يعمل عضو المجلس لدى المصرف بكامل الوقت سوى (المدير المفوض) الذي، خلافاً لما هو سائد في الشركات المساهمة الأخرى، ينبغي أن يكون من بين أعضاء مجلس إدارة المصرف. ويجب أن يتمتع غالبية أعضاء مجلس الإدارة بخبرة مصرفية كبيرة لا تقل عن ثلاث سنوات.

ثانياً: لم يكن تقدير مدة ثلاث سنوات للخبرة السنوية الكبيرة موفقاً، فهو تقدير غير عادل ولا يفي بمتطلبات قانون المصارف أصلاً، لأن الخبرة المصرفية الكبيرة تحتاج إلى خدمة مصرفية طويلة جداً تقاس بعشرات السنين، فموظف المصرف الجديد خريج الجامعة – على ماعهدنا – لا يكتسب الخبرة المصرفية الأولية في مجال عمله المحدود إلا بعد مرور مدة قد لا تقل عن خمس سنوات يقضيها في ممارسة عملية أو فعلية لصميم الأعمال المصرفية لكي يصبح مؤهلاً لأن يُمنح حق التوقيع عن المصرف من الدرجة الثانية فهو (junior) ويعين رئيساً لشعبة في قسم أو فرع أو محاسباً في فرع أو معاوناً لمديره. وعندما يُرقى بعد ذلك ليخول حق التوقيع عن المصرف من الدرجة الأولى يصبح (senior) ويعين مديراً لقسم أو فرع أو مديراً فيهما أو محاسباً للإدارة العامة تكون قد مضت على خدمته قرابة عشر سنوات أو أكثر، هذا ماكان سائداً عدا الحالات الخاصة المبررة.

ثالثاً: وصف النص الإنكليزي لقانون المصارف في مادته المرقمة (١٧/٤) عبارة الخبرة المصرفية التي يريدها (significant)، فهي إذاً خبرة مصرفية عميقة أو مؤثرة أو ذات شأن وليست مجرد (خبرة مصرفية كبيرة)، كما وردت في النص العربي للقانون، تقاس بعدد سنوات الخدمة، وإنما هي خبرة طويلة جداً في أمور وصميم الأعمال المصرفية الرئيسة والمهمة، وليست خبرة في الأمور الإدارية والخدمية والأعمال الجانبية أو الثانوية التي يحتاجها المصرف. ولكونها (خبرة مصرفية) وليست (خدمة مصرفية)، فعند ربط الخبرة بالخدمة تؤخذ بنظر الحسبان مدة الخدمة في الأعمال المصرفية فقط، فقد تكون لشخص ما خدمة في مصرف ما أو مصارف عدة تزيد على ثلاثين أو أربعين سنة لكنه لم يكتسب خلالها خبرة مصرفية ذات شأن لعدم ممارسته فعلاً لأعمال أو عمليات مصرفية تنفيذية، وقد يكون مطلعاً عليها من خلال قيامه بأداء أعمال إدارية أو قانونية أو خدمية أو تقنية أو ماشابه ذلك، فمجرد الإطلاع والتعرف من دون الممارسة الفعلية لا يكسب الخبرة التي يقصدها القانون التي تؤهل للعضوية في مجلس إدارة مصرف الذي هو أعلى سلطة بعد الهيئة العامة. وتعني الخبرة المصرفية المؤثرة أو ذات شأن أن من إكتسبها له خدمة مصرفية طويلة جداً، ليست ثلاث سنوات بأي حال من الأحوال، وإنه كان من كبار المسؤولين المصرفيين العاملين في المصارف، وإن خبرته نجمت عن ممارسة فعلية ناجحة لأنشطة مصرفية ذات أهمية

بعيدة عن المخالفات القانونية والمصرفية وأنـه عمل في مصرف أو مصـارف لم تُسجل عليها مخالفات كان مسؤولاً عنها أو مطلعاً عليها.

رابعاً: أفضل من يُرشح لعضوية مجالس إدارات مصارف الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط العضوية القانونية التي سبق ذكرهـا بـإعتبارهـم ذوي خبرة مصرفية كبيرة هـم كبـار المسؤولين التنفيذيين في الإدارات العليا للمصارف من حملة الشهادات الجامعية على الأقل التي لها علاقة بأنشطة المصارف وأعمالها ذات الصفة المصرفية الذين قضوا مدة طويلة في ممارسة وإدارة فعلية للعمليات المصرفية ذات الشأن والتأثير بنجاح، ومنهم من شغل مناصب عالية وشارك في هيئات ولجان فعالة. وأفضل من يُرشح منهم لعضوية مجلس إدارة مصرف من أدى عمله على أفضـل وجـه ومـن دون مخالفات ولمدة طويلة جداً في منصب المدير المفوض ومن هو خبير بالأمور المصرفية من نوابه ومساعديه، ورئيس الرقابة الداخلية ومراقب الإمتثال أو في وظائف مسؤولي أقسام الحسابات والإئتـمـان والـدراسـات والعمليات المصرفية وأمثالهم في الإدارة العامة للمصرف وليس المقصود بالمرشحين من يشغلون حالياً المناصب التي عددناها على سبيل المثال في بعض المصارف الأهلية، لأن العبرة بإكتساب الخبرة وليس عنوان الوظيفة الذي قد يكون حاملها غير جدير به لكونه مستجداً أو أن خبرته غير عميقة أو مؤثرة أو أن منحه العنوان هو لسد الشاغر وإبـراء ذمة المصرف تجاه البنك المركزي العراقي وماشابه ذلـك، فهؤلاء ليست لديهم (الخبرة المصرفية الكبيرة) المطلوبة. أما خبراء البنك المركزي العراقي فإن لكبار المسؤولين منهم، غير الإداريين، قدرات علمية عالية ومعلومات مصرفية أكاديمية راقية، وتتوفر فيهم خبرات ذات جذور عميقة يفتقدها الكثير من الخبراء المصرفيين العاملين في المصارف الأهلية والحكومية، وهـي ذات شـأن كبير كما وصفها القانون تكون فعالة إذا إقترنت بممارسات عملية طويلة وناجحة لأنشطة مصرفية لمصارف تجارية.

أما عضو مجلس الإدارة غير المصرفي فيبقى مصنفاً ضمن أقلية أعضاء المجلس غير المصرفيين، لأن مدة إشغاله لعضوية مجلس الإدارة الحالية والسابقة وفي مجالس إدارات مصارف أخرى مهما كانت طويلة لن تكسبه الخبرة المصرفية الكبيرة التي يريدها القانون لعدم مزاولته لأعمال مصرفية تنفيذية ذات شأن.

خامساً: أوجب قانون المصارف أن تكون لدى أغلب أعضاء مجلس إدارة أي مصرف خبرة مصرفية كبيرة، وعندما نستعرض أسماء أعضاء مجالس إدارات مصارفنا الأهلية البالغ عددها (٣٠) مصرفاً لا نجد من إلتزم بتطبيق هذا النص، لكن أفضلهم مجلس إدارة مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار البالغ عدد أعضائه تسعة ومثلهم إحتياط وعدد ذوي الخبرة المصرفية الكبيرة منهم أربعة للأصليين وثلاثة للإحتياط، ومن الأعضاء الأصليين إثنان منهم من كان محافظاً للبنك المركزي العراقي ومديراً عاماً ورئيساً لمجلس إدارة مصرف الرافدين إضافة لمناصبهم وخبراتهم الأخرى مما لا وجود له في أي مصرف آخر في العراق سواء كان أهلياً أم حكومياً. وقد تتعارض أحكام القانونين عندما تدعو الحاجة الى إستدعاء عضو المجلس الإحتياط ليحل محل أحد الأعضاء الأصليين من ذوي الخبرة المصرفية الكبيرة. فبموجب قانون الشركات يُستدعى من الأعضاء الإحتياط من حصل على أصوات إنتخابية أكثر من غيره، فإن لم يكن من ذوي الخبرة المصرفية الكبيرة وتركيبة أعضاء المجلس الأصليين بحاجة إليه لتتفق مع القانون فإن وضعها يختل، فإذاً أريد تطبيق قانون المصارف حقاً، الذي تسري أحكامه في حالة وجود تعارض بينه وبين أي قانون آخر حسب نص المادة (٢/١٠٧) منه، يحتاج الأمر الى صدور قرار يقضي بأنه في حالة وجود حاجة لإحلال عضو مجلس إدارة إحتياط محل عضو المجلس الأصلي ذي الخبرة المصرفية، يستدعى العضو الإحتياط الذي يحمل الصفة نفسها ونال أصوات في الإنتخابات أكثر من أقرانه الإحتياط ذوي الخبرة المصرفية الكبيرة.

سادساً: نـدرك مما سبق أنـه لـو طُبق قانون المصارف العراقي بما يُحقق إرادة المشرع لما بدا الضعف والتعثر على أداء بعض مصارفنا الأهلية، ولما تأخر نمو وتطور المتميزين منهم. وها قد مضت سبع سنوات على صدور أول قانون للمصارف في العراق ولم تزل بعض نصوصه النافذة غير مطبقة، أو طبقت بشكل غير كامل وغير ملائم. فمن الأحكام غير المتبعة مايتعلق بمواصفات أعضاء مجالس إدارات المصارف موضوع بحثنا هذا، إذ مما لاشك فيه أن تردي أوضاع بعضها وتعرضها إلى متاعب وتحديات صعبة أحـد أسـبابـه نـاجـم عـن ضعف قابليات أعضاء مجالس إداراتـها وعدم معرفتهم بكيفية إدارة الأزمات والتصدي للمخاطر المصرفية المحيطة بمصرفهم والقضاء عليها وتخفيف آثارها،وماهو مهم، غياب مبدأ الالتزام عندهم ولجوئهم الى المخالفات المصرفية، وفي المقابل، من المشكوك فيه أو المستبعد جداً أن يتعرض أي مصرف، إتبعت إدارته النهج المصرفي السليم ولم ترتكب مخالفات مصرفية، إلى أزمة أو صعوبات بسبب سوء الإدارة.

سابعاً: حتى لو توفرت بأعضاء مجلس إدارة مصرف ما الصفات القانونية، التي تمثل الحد الأدنـى المطلوب، وإعتبروا في البـدايـة أنـهـم صـالـحـون ولائـقـون، فإن متابعة أعمالهم لمدة سنة أو سنتين ستكشف عن مخالفاتهم إذا كانت الجهة الرقابية يقظة ومؤهلة، وأنه لابد لنجاحها أن تكون صارمة، لها أن تطلب إستبدالهم لعل من يحل محلهم هو أفضل منهم.

ثامناً: نخلص مما سبق إلى أنه قد يكون من الصعب جـداً تطبيق بعض أحكام قانون المصارف خضوعاً للأمر الواقع أو واقع الحال، ومنها مواصفات أعضاء مجلس الإدارة المصرفيين التي قد تكون غير قابلة للتطبيق في بلادنا، وإن الإنحدار في تطبيقه لكي يتفق مع ماهو متوفر لن يجعلنا نحصل على المصارف المتميزة ذات الأداء العالي التي أرادها القانون، وستبقى مصارفنا خارجة عن القانون ومخالفة له. والأفضل أن نُتعب أنفسنا ونبذل جهوداً لرعاية المصـارف العـاملـة بـإتجـاه رفع مستواها بـدلاً من الإنـحـدار الى واقعها الهابط، وأن يتم التركيز على تنمية قابليات وقدرات إداراتها العليا لتتمكن من تطبيق بنود القانون بجدارة، وإبعاد المخالفين ليبقى في الساحة المصرفية من هو صالح ولائق حقاً، لأن الكثرة لا تعوض أو توفر النـوعـيـة الجـيـدة، فنحصل عندئذ على مصارف متميزة ذات مستوى راق وأداء رصين ذات إدارات ملتزمة تتبعً الحكم المؤسساتي بـأن تسيّر أعـمـال المصرف وفق النهج المصرفي السليم بوضع أسس وركائز وقواعد مصرفية وتعليمات مكتوبة موافقة للتشريعات، من دون أن تتأثر أو تخضع الى رغبات فردية ومنافع شخصية، فحتى لو توفرت في أعضاء مجلس إدارة المصرف الخـبرة المصرفية المؤثرة التي لها شأن كبير حسبما وصفها القانون، فلا نفع فيهم مادام وجودهم هو لغرض تلبية طلبات من أنتخبوهم وإتباع توجيهاتهم المخالفة لخبراتهم المصرفية الكبيرة.

تاسعاً: إن قانون المصارف النافذ عندنا بحاجة الى إعـادة نظر وإجـراء تعديلات جوهرية فيه في ضوء التجارب التي مر بها تطبيقه طوال السنوات الطوال من عمره، لما إعتراه من غموض في بعض نصوصه بسبب ترجمته الركيكة التـي لم تنجح المبادرات التي بُذلت لتنقيحها، كما أنه لم تزل فيه أحكام مجمدة أو معطلة أو مهملة أما أن تُفعل أو تحذف. وقد تعرضت بعض أحكامه الى إجتهادات قد تكون غير موفقة، ومنها مالم يُنفذ وفق ماهو مقصود كالحالة التـي نـحـن بـصـددهـا بـشـأن مواصفات أعضاء مجلس إدارات المصارف، وكحالات (الأنـشـطـة المـحـظـورة) و(الانكشافات الائتمانية الكبيرة) و (قيود الإستثمار) و (إحتياطي التوسعات والتطوير) ناهيك عن القرارات التي صدرت ثم جرى تداركها. إضافة إلى أن أحكام قانوننا ناقصة، فهي لم تعالج حاله (الدمج المصرفي الإضطراري أو القسري) ولم تتضمن (أساليب عمل الـصـيـرفـة الاسـلامـيـة) ومـقـدار نسبة (إحتياطي رأس المال) التي تستقطع من الأربـاح السنوية والتي هي من المصارف تحدد من قبل البنوك المركزية عادة.

مـادام الـقـانـون (أي قـانـون) غـير قابل للتطبيق عـلـى أرضـ الـواقـع، فلايوجد مايدعو الى وجـوده وبـالـتـالي مخالفته، لأن من المعيب أن تسود ظاهرة المخالفات القانونية، ومنها (المخالفات المصرفية) التي قال عنها أحد وزراء المالية العرب الذي وصف ظاهرة (المخالفات المصرفية) التـي بسببها إنـهـار أحـد مصـارف بلاده بأنها: (مرض خبيث يجب إستئصاله).

تنويه:
نعتذر من الكاتب محمد صالح الشماع لعدم ورود اسمه على مقالته التي نشرت في العدد السابق

بموجب قانون الشركات يستدعى من الأعضاء الإحتياط من حصل على أصوات إنتخابية أكثر من غيره، فإن لم يكن من ذوي الخبرة المصرفية الكبيرة وتركيبة أعضاء المجلس الأصليين بحاجة إليه لتتفق مع القانون فإن وضعها يختل.

معوقات الاستثمار وسبل معالجتها

حسين علي الحمداني

ما أبرز مشاكل الاستثمار في العراق؟ وكيف يمكن تجاوزها؟ وهل سيكون عام ٢٠١١ عام الاستثمارات لكبرى الشركات العالمية في هذا البلد؟

ربما يتصور البعض بأن العائق الأمني هو الوحيد الذي يقف حائلا دون توافد الاستثمارات للبلد، برغم أهمية هذا العامل في السنوات الماضية، إلا إننا نجد بأن هنالك عوامل أخرى لا تقل أهمية عنه وخاصة تلك التي تتعلق بملكية الأراضي وعائديتها وأيضا تعدد مصادر القرار في مجال الاستثمارات ما بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية، وبالتالي فأن هذه العوامل مجتمعة تجعل الكثير من الشركات تتوجس من دخول السوق العراقي خاصة وإن قانون الاستثمار رقم ١٣لعام ٢٠٠٦ لم يشدد على حماية رصينة للاموال المستثمر سواء المحلية أم الأجنبية وهذه نقطة مهمة جدا يبحث عنها المستثمر بشكل يؤمن له توفير الأجـواء المطمئنة لعمله في بلد مثل العراق لازالت قوانينه في هذا الميدان غير ناضجة بما فيه الكفاية.

ونجد أن المسؤولين العراقيين في الأشهر الأخيرة قاموا بجولات عدة في دول العالم ومنها أمريكا بغية جذب الاستثمارات للبلد ووجدوا هنالك ملاحظات عدة لدى الشركات ومنها الشركات الأمريكية وأهم هذه الملاحظات كما أشرنا هي التقاطعات الكبيرة ما بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية من جهة ومن جهة ثانية النظام الإداري في العراق في ما يخص عائدية الكثير من الأراضي المزمع إنشاء مشاريع استثمارية فيها تحتاج لقوانين وأنظمة وتشريعات حديثة تتناسب وطموحات العراق في جلب أكثر من ٦٦٠ مليار دولار كاستثمارات في البلد. أما المشكلة الثانية التي ربما تغيب عن أذهان البعض وتتمثل بانعدام ثقافة الاستثمار لدى الكثير من المسؤولين المحليين في المحافظات، الذين يفتقدون للخبرات الإداريـة والفنية التي تمكنهم من استيعاب الخطط الاقتصادية في ما يتعلق منها ليس بجذب الاستمارات فحسب، بل وحتى بإدارتها وتنميتها وحماية الأموال المستثمرة بالشكل السليم والصحيح. لهذا نجد بأن وفدا كبيرا سيزور الولايات المتحدة الأمريكية هذا الشهر بغية الوقوف على أبرز المشاكل والمعوقات ألتي تواجه الشركات الأستثمارية الأمريكية في البلد، وهذا يعني في ما يعنيه بأن هيئة الاستثمار الوطنية والوزارات المعنية في هذا الميدان لا تمتلك رؤية حقيقية واضحة للواقع الاستثماري في العراق برغم انها وجهت الدعوة لأكثر من ١٣٠ شركة أميركية للعمل بمشاريع استثمارية في العراق من دون أن تعمد هيئة الاستثمار لتحديد معوقات عمل الشركات بالتنسيق مع مجالس المحافظات بما يؤمن عدم حدوث تقاطعات.

لـذا نجـد أن الـقـوانـين الـعـراقـيـة بـمـا فـيـهـا قانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ لم يؤسس لأرضية صالحة تؤمن تدفق رؤوس الأموال العالمية وجذبها للعراق، بل لم يحم رأس المال المحلي أو يشجعه على ذلك وبالتالي فأن َلا أحد يجازف ويقامر بالاستثمار في البلد، خاصة وأن منح تراخيص الاستثمارات من صلاحيات المحافظات وتخطيط المشاريع أيضا وهذا يعني بأن دور هيئة الأستثمار ينحصر في المشاريع الاستثمارية الستراتيجية ذات الطابع الاتحادي حصرا والتي يجب أن تحدد قطاعاتها بدقة من دون ترك الباب مفتوحا للتأويل والتفسير الكيفي كما هو شأن الكثير من القوانين التي تتحمل أكثر من تفسير لأكثر من جهة.

ومن الملاحظ أن موازنة عام ٢٠١٠ ركزت على الجانب الاستثماري، لكنه لم يكن بمستوى الطموح ولم يكن هذا الاهتمام بالشكل المطلوب بسبب القوانين الإدارية القديمة التي لم توفر الأرضية المناسبة لتفعيل الأستثمار ووجدنا الكثير من المحافظات العراقية عاجزة عن معالجة هذا الخلل الكبير خاصة ما يتعلق منه بالمجمعات السكنية التي تبحث عن مساحات من الأراضي تتداخل عائديتها بين وزارات وجهات عدة وتتحكم بها نظم إدارية بالية غير مواكبة لحاجة البلد في تحقيق طفرة تنموية، حيث يعرف الجميع بأننا لا يمكن أن نتقدم بقوانين وأنظمة إدارية متأخرة جدا.

ومع هذا نجد أن ما أعلن عن موازنة عام ٢٠١١ جلها تشغيلية وجزء منها استثمارية والتخصيصات لم تلب حجم الحاجة الفعلية، كما أنها لم تعالج مواطن الخَلل التي اشرنا اليها، ومعالجتها يتطلب بالتأكيد سن وتشريع قوانين تتلاءم ومتطلبات العصر الحالي وتكون بعيدة جدا عن التعقيدات وتسهم في جذب الاستثمارات المحلية والخارجية وفي مختلف القطاعات سواء الصناعية أم الزراعية أم السياحة التي يمكن أن تشكل نسبة الاستثمارات فيها نسبة عالية جدا من خلال بناء شبكة كبيرة جدا من الفنادق في محافظات عدة كالنجف وكربلاء وحتى العاصمة بغداد.

الاقتصادي | العدد (1952) السنة الثامنة - الثلاثاء (2) تشرين الثاني 2010

اجتماع مجموعة العشرين يناقش خفض النزاعات الاقتصادية

ترجمة/ فريد سلمان

توصل ممثلو أكبر الاقتصاديات في العالم، المجتمعون في كوريا الجنوبية، إلى اتفاق مبدئي على ضرورة كبح جماح الخلل في الميزان التجاري، كجزء من التسوية الأميركية في تهدئة توترات سعر الصرف التي هددت بعرقلة الانتعاش العالمي المتفاوت، وكانت إدارة الرئيس الامريكي أوباما قد حثت يوم الجمعة الماضي القوى الاقتصادية الأخرى التي تشكل مجموعة العشرين المجتمعة في كوريا للاتفاق على الحد من الفائض والعجز المستمر الذي يمكن أن يسهم في الأزمة المالية المقبلة.

ومن جانبها أيدت كوريا الجنوبية هذا الاقتراح، كما لاقى الدعم وبشكل سريع من بريطانيا وكندا واستراليا، غير ان الاقتراح جوبه بمقاومة من بلدان أخرى كألمانيا وعدم وضوح بالرأي من اليابان، في حين هددت البلدان المصدرة الرئيسة كالصين التي تخوض صراعات العملة مع الولايات المتحدة بوضع العراقيل أمام عملية التعاون الاقتصادي العالمي، كما خاض ممثلو العشرين في جلستهم ماراثون تفاوضي طويلاً امتد حتى ساعات متأخرة من الليلة تمت الموافقة من خلاله على وضع هدف محدد يفضي إلى خفض النزاعات الاقتصادية المفرطة من دون الحد المعين.

ودعا صندوق النقد الدولي للدراسة المستمرة للأسباب الكبيرة التي تقف وراء"الاختلال الاقتصادي"، عبر بيان الدول الى"الامتناع عن تخفيض قيمة العملة التنافسية"لعملاتها.

المفاوضات المطولة والفوضى التي تسود اجتماعات مجموعة العشرين في كثير من الأحيان تؤدي الى صعوبة متزايدة في تأمين التعاون بينهم، ومن المؤمل ان يجتمع قادة العشرين الشهر المقبل في كوريا الجنوبية، بما في ذلك الرئيس أوباما، ويمكن أن يكون الاتفاق المرتقب اللحظة الحاسمة في الحيلولة دون اندلاع حرب العملة. وفي بداية الاجتماع الذي استمر يومين وضم وزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظي البنوك المركزية في مدينة جيونجو بكوريا الجنوبية عرض وزير الخزانة في حكومة أوباما، تيموثي غايتنر اقتراحاً إدارياً، دعا فيه المسؤولين الأميركيين للتوجه نحو اقتصاد صناعي أكبر للحصول على ميزانية حسابهم الجاري، وميزان الحساب الجاري هو تجارة البلد الصافية في السلع والخدمات، بالإضافة إلى صافي أرباح (مثل الفوائد والأرباح والمدفوعات التحويلية الصافية، كالمساعدات الخارجية وتحويلات العمال). فالولايات المتحدة وكندا وبريطانيا لديها عجز في الحساب الجاري، في حين أن الصين وألمانيا واليابان لديها فائض، وهناك أربعة بلدان لديها فائض في الحساب الجاري أي ما يزيد على ٤ في المئة، وهي المملكة العربية السعودية لديها (٦,٧ في المئة) وألمانيا (٦,١ في المئة) والصين (٤,٧ في المئة) وروسيا (٤,٧ في المئة)، ولكن وبموجب الاقتراح الأميركي فإن دولاً مثل روسيا والمملكة العربية السعودية الدول الكبيرة المصدرة للمواد الخام ستكون معفاة من الحد ٤ في المئة، مما سيخفف من الضغط على الصين والمانيا.

أيضاً إثنان من مجموعة العشرين لديهما عجز في الحساب الجاري بمعدل أكبر من ٤ في المئة وهما تركيا (٥,٢ في المئة) وجنوب أفريقيا (٤,٣ في المئة)، بالإضافة الى الولايات المتحدة التي قد يصل معدلها إلى ٣,٢ في المئة في المستقبل.

وكتب غاثنر في رسالة تحدد الخطوط العريضة للاقتراح على البلدان التي تعاني العجز ناصحاً لها بان تزيد المدخرات الوطنية عن طريق تثبيت مديونيتها العامة على المدى المتوسط وزيادة الصادرات، في حين اقترح على البلدان ذات الفائض القيام بسياسات هيكلية ومالية وسياسات لتثبيت سعر الصرف"من اجل زيادة الطلب المحلي، وقال:"لدينا أرصدة حسابات جارية تعتمد على خيارات سياساتنا الخاصة، وكذلك على السياسات التي تتبعها الدول العشرين الأخرى"، وذكر في آخر الرسالة ان"هذه الالتزامات تتطلب جهداً تعاونياً كبيراً من الجميع". وزير الاقتصاد الألماني راينر برودريلى، اعتبر في حديث للصحفيين الاقتراح الذي تقدم به وزير الخزانة الأمريكية بمثابة العودة إلى"التفكير الاقتصادي المخطط"، في حين لم يستبعد وزير المالية الياباني، يوشيهيكو نودا الفكرة لكنه أكد بانهم لن يتقبلوها، واضاف:"قد تكون هناك مشكلة إذا وضعنا هدفاً جامد العددية، وسيكون المقترح على ما يرام إذا ما أتخذ كإحدى المراجع التي تدفع بالتوصل إلى حلول للاختلافات الاقتصادية، وحتى لو وافق الجميع على المقترح فإنه لن يكون إلزاميا، كون مجموعة العشرين تعمل من خلال المصالح المشتركة وضغط الأقران، واتفاقاتها لا تملك القوة القانونية".

واقترح نودا بدلاً من ذلك عقد اتفاق مبدئي لدعم دعوات الولايات المتحدة لصندوق النقد الدولي من اجل لعب دور أكثر حزماً في تقييم ما إذا كانت دول مجموعة العشرين تفي بالتزاماتها، وجعله المسؤول عن مراقبة سياسات الدول المالية والنقدية وإثنائهم عن التلاعب في أسعار الصرف، على الرغم من أنه لا يمكن إجبار أعضائها الانصياع للقانون، والنتائج الاقتصادية التي لها ثقل كبير". واختتم مشيراً إلى ان اقتراح إدارة أوباما يعطي زخماً للاجتماع الذي يتواجد فيه العديد من المسؤولين والخبراء الذين لديهم توقعات مخفضة.

أما وزير الخزانة البريطاني المستشار جورج أوزبورن فقد اعلن ان بلاده قامت في وقت سابق من هذا الأسبوع بوضع تخفيضات جذرية هائلة في ميزانية البلاد، كما أعرب المستشار عن اهتمام ودعم بريطانيا لاقتراح غاثنر، فيما وصف أمين الخزانة الاسترالي واين سوان الاقتراح بأنه واحد من الاقتراحات البناءة، كما اتفق جيمس فلاهيرتي، وزير المالية الكندي الذي بدا متحمساً للفكرة مع الاقتراح معتبراً انه يتناسب مع نمو قوي ومستقر ومتوازن هم بحاجة الى تحقيقه، وقال:"لا أحد يتمنى أن نخوض نزاعات هنا ولا يتمنى أيّ من الحاضرين أن يغادر المكان من دون اتفاق على خطة عمل يلتزم بها الجميع وتنهي الصراعات الدائرة بشأن العملة". وفلاهيرتي الذي عقد لقاءً منفصلاً عن مجموعة السبع بعد ظهر يوم الجمعة الماضي في جيونجو بعد لقائه بنظيره الصيني شيه شو رن لمناقشة العملة قال أيضاً:"أعتقد أن هناك رغبة في فتح الباب أمام المزيد من المرونة على مر الزمن، كما أعتقد أن هناك اعترافاً بأن هذه المسألة يجب أن تستمر الاجتماعات حولها بين الدول المعنية من اجل ايجاد حل مناسب ينهي جميع النزاعات بخصوص ازمة العملة".

وزير الخزانة الامريكي غاثنر قال في رسالته أيضاً:"ينبغي على دول مجموعة العشرين الامتناع عن سياسات سعر الصرف التي تهدف إلى تحقيق ميزة تنافسية سواء عن طريق إضعاف عملتها أو منع تقدير عملة مقومة بأقل من قيمتها". واقترح على صندوق النقد الدولي أن يجري تقييماً نصف سنوي يوضح مدى التقدم الذي حصل في الأهداف المتفق عليها بشأن الاستدامة الخارجية وثبات بلدان مجموعة العشرين بخصوص مبادئ اقتصادية كسعر الصرف، وحساب رأس المال والهيكلية والسياسات المالية التي ستؤدي في النهاية إلى تحقيق هذه الأهداف. ديزموند ليمان الأستاذ في معهد أمريكان انتربرايز في واشنطن والمستشار السابق في صندوق النقد الدولي أمتدح رسالة غاثنر وزير الخزانة الأمريكية واصفاً الاقتراح بالبناء والرائع وبأنه سيوسع المناقشة بعيداً عن التركيز بشكل خاص على العملة إلى مدى أوسع من السياسات اللازمة لتحقيق التوازن الاقتصادي، مضيفاً انه من دون ضمان تعاون ألمانيا والصين فأنهم لن يذهبوا بعيداً في تحقيق ما يصبون إليه، وعرج على ان المشتركين يريدون من الولايات المتحدة الحد من عجزها، لكنهم لا يريدون تقليص فوائضها.

كوريا الجنوبية بوصفها البلد المضيف للمحادثات حريصة على ان تمضي المحادثات على أحسن ما يرام، كما ان رئيسها وصف مازحاً وزراء ومحافظي البنوك المركزية بأن لديهم حافزاً إضافياً للتعاون فيما إذا لم يتوصلوا إلى اتفاق، لأنهم عندما يحين وقت المغادرة قد يجدون الحافلات والقطارات والطائرات معطلة، كي لا يرحل أحد!"

ولاية ماريلاند الأمريكية تشهد مناقشات لتشجيع الاستثمار في العراق

ترجمة/ سيف فاضل

نظمت وزارة التجارة الامريكية وبالتعاون مع الوفد التجاري العراقي في أمريكا ندوة بواشنطن في مدينة بالتيمور، وخصصت ولاية ماريلاند المناقشة بخصوص التجارة والوضع الاقتصادي في العراق وكل من الخطوات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى القطر، وقد حضر الندوة رؤساء وممثلو أكثر من ٥٠ شركة أجنبية من ولايات"ماريلاند وبنسلفانيا فضلا عن ممثلي شركات من ولاية فيرجينيا وفي مختلف التخصصات، جاء ذلك عن مصدر وكالة الأنباء الامريكية.

وقد ألقيت خلال هذه الندوة مجموعة من المحاضرات والعروض من قبل بعض المسؤولين من وزارة التجارة وممثلين عن السفارة الأمريكية في بغداد وغرفة التجارة الأمريكية فضلا عن مسؤولين من الوكالة الخاصة للاستثمار الأجنبي وعن بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي وعدد من ممثلي الشركات الأمريكية العاملة في العراق، الى ذلك فقد شملت الندوة بشأن كيفية تمويل المشاريع الاستثمارية من قبل الولايات المتحدة والبنوك أيضا.

وقال مصدر مطلع: قدمنا في هذه المحاضرات آفاق التنمية والتقدم في الاقتصاد العراقي والإمكانات التي يمكن أتباعها وذلك لإقامة شراكة تجارية بين كل من الولايات المتحدة والعراق، كما وتم مناقشة التحديات التي تواجه القطاع الخاص الأمريكي في العراق وأيضا الحواجز القانونية أو الإجرائية والتي قد تواجه المستثمرين.

ووفقا للمصدر فقد تم عرض مناقشة الملحق التجاري العراقي من قبل"حسن نوفل"خلال محاضرة ألقاها في الندوة وتحدث فيها بخصوص التعاون التجاري والزراعي بين البلدين، وقد ركز في حديثه بشأن عرض الحكومة العراقية لتعزيز الاقتصاد العراقي خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤ كما ورد ذلك في الخطة الخمسية والتي وافقت عليها الحكومة العراقية فضلا عن الفرص التجارية للقطاع الخاص الأمريكي والاستثمار داخل العراق مشيرا إلى أن الحكومة العراقية تسعى لجذب الشركات العالمية باعتبار أن هذه الشركات سوف تساهم وبشكل كبير في إعادة إعمار العراق وبالإضافة إلى بعض التحديات التي تسعى الحكومة إلى التعامل معها وتحويلها إلى فرص استثمارية وان هذه دعوتنا للشركات من اجل المساهمة الجادة لهذه الفرص، وهي عديدة كجوانب من أنشطة وزارة التجارة وغيرها من الوزارات وملامح الخريطة الاستثمارية والتي أعدتها المؤسسة الوطنية للاستثمار فضلا عن مئات من الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات والفرص العديدة المتاحة في مختلف المحافظات.

إلى ذلك، فقد أجاب نوفل على العديد من الأسئلة والاستفسارات التي وجهت له من قبل ممثلي الشركات الأمريكية والتي ركزت بشأن الاستثمار في العراق.

وفي نهاية هذه الندوة، أعرب المشاركون عن امتنانهم للوفد التجاري لعقد هذه الندوة والتي أتاحت الفرص للكثير منهم لتحديد جوانب الواقع الاقتصادي والتجاري في العراق.

ورغب ممثلو شركات عدة زيارة العراق للحصول على المزيد من التفاصيل بشأن كيفية الدخول إلى السوق العراقية والخطوات والوثائق المطلوبة من اجل فتح فروع لشركاتهم في العراق.

وقد حث بعض المستثمرين القادمين من ولايات عدة على مواصلة العمل لمثل هذه المؤتمرات في مختلف الولايات الأمريكية خصوصا الولايات ذات الثقل الاقتصادي مثل ولايات كاليفورنيا وفلوريدا ونيويورك وواشنطن (سياتل).

عن/ موقع دينار تراید

اتجاهات الاقتصاد العالمي

ترجمة/ عادل العامل

ما الذي سيراه المؤرخون غداً، يا تُرى، بوصفه الاتجاه الاقتصادي المحدِّد لأوائل القرن الحادي و العشرين؟

إن هناك وفرة من الأمور المرشحة الممكنة، من إعادة تكوين المال في أعقاب تدهور عام ٢٠٠٨ إلى انفجار الدَين السيادي، غير أن القائمة سيعلوها بالتأكيد تقريباً التحوّل الدراماتيكي في الثقل الاقتصادي العالمي. فقبل عشر سنوات هيمنت البلدان الغنية على الاقتصاد العالمي، مساهمةً بنحو ثلثي الناتج المحلي الاجمالي العالمي بعد أخذ الفروق في القوة الشرائية في الاعتبار. و منذ ذلك الحين، هبطت تلك الحصة إلى ما فوق النصف فقط، و في عقد آخر من الزمن يمكن أن تنزل إلى ٤٠ بالمئة.

إن سرعة تقدم التحول تدلّل على نجاح هذه البلدان، و بفضل العولمة و السياسات الجيدة، فإن جميع البلدان النامية من المفترض أن تلحق بنظيراتها الأغنى. ففي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨ نما أكثر من ٨٥ ٪ من الاقتصادات النامية بوتيرة أسرع من اقتصاد أميركا، مقارنةً بأقل من ثلث بين ١٩٦٠ و ٢٠٠٠.

إن"نهوض البقية"هذا هو إنجاز جدير بالاهتمام، جالباً معه تحسينات غير مسبوقة في مستويات المعيشة لأغلبية الناس على الأرض، لكن هناك تفسيراً آخر، أقل سعادةً للتحول السريع في المركز العالمي للجذب الاقتصادي: و هو نقص النمو في الاقتصادات الغنية الكبيرة لأميركا، و أوروبا الغربية و اليابان، و سيكون ذلك بؤرة هذا التقرير الخاص.

القلق من استمرار الركود في الغرب

إن السنوات القليلة المقبلة يمكن تحديدها ً بركود الغرب بقدر ما يمكن تحديدها ببروز البقية، لثلاثة أسباب رئيسة: الأول، هو مقدار ركود ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ و ضعف التعافي التالي. فوفقاً للاقتصادات المتقدمة عموماً، فإن الهبوط الذي أعقب الأزمة المالية العالمية كان إلى حد بعيد هو الأعمق منذ ثلاثينيات القرن الماضي، و قد خلّف درجة غير مسبوقة من البطالة وسط العمال و المعامل الضعيفة في أعقابه. و بالرغم من أن الناتج توقف عن الانكماش في معظم البلدان قبل سنة، فإن التعافي يبرهن على أنه أضعف من أن يعيد تلك القدرة الخاملة إلى العمل سريعاً، و لا تتوقع منظمة OECD، التي تتابع الاقتصادات المتقدمة، أن يتم ملء ثغرة الناتج هذه حتى عام ٢٠١٥.

و السبب الثاني للقلق بشأن الركود يتعلق بالتجهيز أو العرض البطيء، فمستوى الطلب يحدد ما إذا كانت الاقتصادات تجري فوق أو تحت معدل"اتجاه trend"نموها، لكن معدل ذلك الاتجاه نفسه يعتمد على توفّر العمال و إنتاجيتهم، و هذه الانتاجية بدورها تعتمد على معدل استثمار رأس المال و نسبة الابتكار، و توفّر العمال، عبر العالم الغني، على وشك التباطؤ مع ارتفاع عدد المتقاعدين. و في أوروبا الغربية، سيكون التغيير ملحوظاً بوجه خاص، فعلى مدى العقد القادم، سنجد أن عدد سكان الأقليم الذين في سن العمل، الذي ظل يرتفع ببطء حتى الآن، يتقلص بنسبة ٠,٣ ٪في السنة. و في اليابان، حيث تتقلص دائرة العمال المحتملين الآن، فإن سرعة الانحدار ستكون أكثر من الضعف، إلى زهاء ٠,٧ ٪ في السنة. أما ديموغرافيا أميركا فأكثر من مُرضية إلى حد بعيد، غير أن النمو لدى السكان في سن العمل، بنحو ٠,٣ ٪ في السنة على مدى العقدين القادمين، ستكون أقل من ثلث متوسط ما بعد الحرب.

و مع ملايين من العمال العاطلين، فإن تباطؤاً و شيكاً في توفير العمل يمكن ألاّ يكون مشكلةً إلى حد كبير، لكن هذه التحولات الديموغرافية تضع الحدود بالنسبة للمستقبل متوسط المدى للبلدان الغنية، بما في ذلك قدرتها على خدمة ديونها العامة. و إذا لم يُسمح بمزيد من المهاجرين، أو بنسبة أكبر من السكان الذين في سن العمل للالتحاق بالقوة العاملة، أو أناس يتقاعدون لاحقاً، أن تتسارع إنتاجيتهم، فإن السكان المتقدمين في السن سيتحولون إلى نمو كامن أبطأ بشكل دائم.

إن حسابات ديل جورجينسون من جامعة هارفارد و خونغ فو من جامعة سنغافورة الوطنية تجعل هذه النقطة قوية، فهما يُظهران أن معدل النمو السنوي المتوسط الأساسي لمجموعة G٧ للاقتصادات الغنية الكبيرة ما بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٨ كان ٢,١ ٪، و على أساس الاتجاهات الديموغرافية الحالية، و افتراض أن الانتاجية تتحسن بالمعدل نفسه كما في العشر سنين الماضية، فإن ذلك المعدل الاحتمالي للنمو سيهبط إلى ١,٤٥ ٪ في السنة على مدى العشر سنين المقبلة، و هي أبطأ سرعة له منذ الحرب العالمية الثانية.

إن نمو انتاجية أسرع يمكن أن يساعد في التخفيف من التباطؤ، لكن لا يبدو أنه وشيك، فقبل أن تضرب الأزمة المالية، كان الاتجاه في نمو الانتاجية مسطحاً أو متباطئاً في بلدان غنية كثيرة حتى و لو أنه حلّق في العالم الناشئ. إن النمو في الناتج وفقاً لكل عامل في أميركا، الذي كان قد ارتفع بحدة في أواخر التسعينيات من القرن الماضي بفضل الناتج المتزايد في تكنولوجيا المعلومات، و مرة أخرى في القسم المبكر من هذا العقد كمكاسب من انتشار هذه التكنولوجيا في عامة الاقتصاد، قد بدأ يذبل بعد عام ٢٠٠٤، و قد انتعش خلال الركود حين خفضت الشركات قوتها العاملة، لكن ذلك الانتعاش يمكن ألاّ يستمر، فقد هبطت انتاجية اليابان بعد انفجار فقاعتها الاقتصادية في أوائل التسعينيات، كما ضعفت انتاجية أوروبا الغربية، إجمالاً، منذ أواسط التسعينيات.

و السبب الثالث للقلق بشأن ركود العالم الغني هو أن الآثار المتخلفة من الأزمة المالية و ضعف التعافي منها يمكن أن يبعدا. dent بنفسيهما إمكانية الاقتصادات، فالفترات الطوال من البطالة المرتفعة تميل لأن تقلل لا أن تزيد من مجموع العمال المحتملين، ذلك أن العاطلين يفقدون مهاراتهم، و العمال الذين تخيب آمالهم يسقطون من القوة العاملة، و انكماش ميزانية المصارف الذي يتبع إفلاساً مالياً يجعل الائتمان أكثر كلفةً و أصعب على التجاوز.

و يشير المتفائلون إلى خبرة أميركا على مدى القرن الماضي كدليل على أن الركودات الاقتصادية، حتى الشديدة منها، لا تستوجب أن يكون لها ضرر مستمر، فبعد كل انكماش كان الاقتصاد يعود في الآخر إلى قوته و لذلك فإن معدل النمو الأساسي لكل شخص في أميركا ظل مستقراً بشكل ملحوظ. و بالرغم من النقص في الطلب، فإن الانتاجية الأساسية لأميركا نمت في الثلاثينيات أسرع مما في أي عقد آخر من القرن العشرين، كما يمكن للبطالة المرتفعة اليوم أن تهيّئ الأرضية لعملية أكثر فعالية.

البلدان الغنية و تعزيز نمو الانتاجية

و على كل حال، فإن معظم الاقتصاديين يرون أن قدرة الاقتصادات الغنية قد تكبّدت بعض الضرر الآن، خاصةً في البلدان التي أتى فيها الكثير من النمو من الصناعات الفقاعية (أي المتّسمة بالازدهار غير الحقيقي) مثل الإعمار، كما في إسبانيا، أو التمويل، كما في بريطانيا. و ترى منظمة OECD الآن أن النتيجة المتأتية من الأزمة المالية ستصيب، في المتوسط، ٣ ٪ من نتاج البلدان الغنية المحتمل، و قد وقع معظم هذا الانحدار الآن.

و كلما بقي ذلك الطلب أطول، كان الضرر على وجه الاحتمال أعظم. و خبرة اليابان على مدى العقدين الماضيين مثالٌ تحذيري على ذلك، خاصةً للاقتصادات الأوروبية السريعة الهرَم. فقد ساهمت صدمة البلد المالية في أوائل التسعينيات في انخفاض نمو الانتاجية، و سرعان ما أعقبها أن بدأ عدد السكان بعمر العمل بالانكماش، و تسببت سلسلة من أخطاء السياسة في الآثار السيئة، من الأزمة المالية إلى التباطؤ، و أخفق الاقتصاد في التعافي و استقر الانكماش، و كانت النتيجة ترابطاً متواصلاً بين الطلب الضعيف و التجهيز أو العرض البطيء.

و لتجنب مصير اليابان، تحتاج البلدان الغنية لتشجيع النمو إلى طريقتين، عن طريق دعم الطلب القصير الأجل و عن طريق تعزيز التجهيز الطويل الأجل. و لسوء الحظ، فإن صنّاع السياسة اليوم غالباً ما يرون إلى هاتين الستراتيجيتين كخيارين لا كمكمّلتين، و الكثير من الاقتصاديين الذين أصابهم القلق من نقص الطلب الخاص متوسط الأجل يفكرون بأن المخاوف من الإمكانية متوسطة الأجل للاقتصادات هي إلى جانب النقطة الراهنة. و من هؤلاء الاقتصاديين بول كرَغمان، الفائز بجائزة نوبل و المعلّق في صحيفة النيو يورك تايمس، و كثيرين من الفريق الاقتصادي للرئيس باراك أوباما.

عن/ The Economist

تحديات الطاقة التي يشهدها العراق

ترجمة/ المدى الاقتصادي

قام العراق بتوقيع اتفاقيات مع شركات النفط الدولية في مزادات العام الماضي على ضوء أن العراق من الممكن في غضون السبع سنوات القادمة سيتمكن من إنتاج ١٢ مليون برميل يوميا.

إلا أن كلاً من المشاكل الأمنية والجمود السياسي الذي يشهده البلد فضلا عن هشاشة البنية التحتية هذه العوامل جعلت معظم المحللين يشككون على انه لا يمكن الوصول إلى إنتاج ١٢ مليون برميل وان هذا العدد سيصعب تحقيقه.

وعلى صعيد متصل فقد جذبت مزادات الغاز هذا الشهر اهتماما كبيرا من شركات النفط العالمية ومع ذلك فقد تم منحها العروض على الرغم من أنها لن توقع بعد وذلك لتطوير ثلاثة حقول للغاز مع احتياطي إجمالي يبلغ ١١،٢٣ تريليون قدم مكعب من الغاز.

ما يلي عناوين بعض الأسئلة التي تطغى على إنتاج النفط والغاز في العراق.

-ما مدى التقدم الحاصل؟

مضت أكثر من سبع سنوات على دخول القوات الأمريكية للعراق ومستويات الإنتاج لا تزال اقل من مستوى الذروة أي ما يصل إلى زهاء ٣ ملايين برميل يوميا، وأصدرت الشركات الفائزة كل من المناقصات والعقود المتفق عليها وذلك لعمل آبار جديدة وتجديد الآبار القديمة وبناء محطات جديدة للتصدير وتضغط تلك الشركات قدما حتى في ظل غياب إطار قانوني رسمي ووضع الأسس اللازمة لزيادة الإنتاج على الرغم من أن أرقام الناتج لم ترد بعد.

أن معظم المحللين لا يرون إلا زيادة تدريجية في إنتاج النفط في العراق على مدى السنوات الأربع القادمة وأشارت التوقعات من قبل المحللين والتي أجرتها وكالة رويتر أن الإنتاج اليومي للنفط سيصل إلى ٤,٥ مليون برميل بحلول نهاية عام ٢٠١٥ وبذلك فأن هدف الوصول إلى إنتاج ١٢ مليون برميل يوميا لا يزال بعيدا جدا.

-متى تشكل الحكومة العراقية الجديدة ويطبق قانون النفط والغاز؟

لا يزال البلد بانتظار تشكيل الحكومة الجديدة منذ الانتخابات في السابع من شهر آذار، وحيث أن من المؤمل أنها سوف تشكل قريبا بعد قرار المحكمة العليا في استئناف جلسات مجلس النواب، إلا أن هنالك عنصراً آخر من عدم اليقين في قطاع النفط والغاز وذلك يتركز بشأن جهود وزير النفط القادم في الحكومة المقبلة، الجدير بالذكر أن هنالك مسودات لأربعة قوانين أولها توفير الإطار العام لقطاع الطاقة، أما الثاني فهو قانون تقاسم العائدات وأيضا قانون متعلق بشركة نفط جديدة ورابعا قانون نهائي لإعادة تنظيم وزارة النفط.

-ما الهدف من مزادات الغاز لهذا العام؟

أن الهدف الأساس من عمل مزادات الغاز لهذا العام هو من اجل الحصول على الغاز لتوليد الطاقة وهذا سيساعد على معالجة انقطاع الكهرباء في العراق وبالتالي تلبية الطلب المكبوت.

-هل هنالك أي خطر من العقود باتت في حكم الملغاة؟

على الرغم من عدم وجود إطار قانوني رسمي الذي يعد بدوره مصدراً للقلق فأن كثيراً من المحللين يقولون بأن الحكومة المقبلة من غير المرجح أن تلغي العقود التي منحت هذا العام والعام الماضي وذلك بسبب أن الشروط في تلك العقود هي ملائمة جدا للعراق.

أما بالنسبة في تنقيب الغاز الذي يعد بدوره مربحا أكثر من النفط فيتطلب وجود بيئة مستقرة وحوافز عالية، ومع ذلك فقد أدرك العراق انه لكي يتم توسيع البنية التحتية النفطية الهائلة فهو بحاجة إلى ما يكفي من المال لتحقيق ذلك الهدف وطلب العراق بدوره من شركات النفط العالمية للاشتراك في توسيع هذه البنية.

عن/ صحيفة الغارديان البريطانية

الاقتصادي
العدد (1952)السنة الثامنة -الثلاثاء (2)
تشرين الثاني 2010

المرصد الاقتصادي

شحة فرص العمل في السوق المحلية.. والبطالة المقنعة في المؤسسات الحكومية

بغداد/ علي الكاتب

ظاهرة تكاد تمثل ملمحاً لافتاً للنظر في بلد مثل العراق الذي يعاني اقتصاده من اختلالات وظواهر سلبية ليست وليدة الساعة بقدر ماهي تراكمات سابقة، وهي بلا شك ستؤدي الى مواجهة عدد كبير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يصعب ايجاد الحلول لها في المدى المنظور.

قال الدكتور رائد الفياض استاذ الاقتصاد في كلية المنصور الجامعة: ان الاقتصاد العراقي يعاني في الظروف الراهنة من مشكلات اقتصادية منها مشكلة الارتفاع الكبير في معدلات البطالة، خاصة بعد ان تحول أكثر من نصف الخريجين الجامعيين عاطلين عن العمل، وهي بطالة تصنف كونها بطالة هيكلية ناجمة عن تفاقم ظاهرة الاختلال في الهيكل الانتاجي كنتيجة لتوقف قطاعات الإنتاج الرئيسة وخاصة في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية وبقية المفاصل الخدمية الاخرى من حيث التحول في أنماط الطلب على القوى العاملة في سوق العمل، فضلا عن دور العامل الموضوعي المرتبط بطبيعة سوق العمل التي تتطور بسرعة أكبر من التطور في نظام التعليم والتدريب وما سيترتب على ذلك من التطور من اختلال العلاقة بين الشروط المطلوبة في سوق العمل والمؤهلات المعروضة من مخرجات النظام التعليمي.

ويضيف: هي في الغالب ترتبط بمجموعة واسعة ومتشابكة من العوامل والتحديات وفي مقدمتها التوجهات غير الرشيدة للسياسات الاقتصادية في الحقبة الماضية التي أهملت القطاعات الإنتاجية وعمدت الى تسخير الإيرادات النفطية لتمويل الحروب وتبني السياسات النقدية والمالية التوسعية وتمويل العجز في الموازنة العامة عبر الإصدار النقدي الجديد، ما ادى إلى ارتفاع معدلات التضخم وتدهور مستويات المعيشة، وفي مقابل ذلك القيام بخفض معدلات الإنفاق على قطاعات التعليم والصحة، مما ادى الى ارتفاع معدلات التسرب من المدرسة وتدني كفاءة النظام التعليمي، وتدهور إنتاجية المعامل وانخفاض رؤوس الاموال المشاركة في المشاريع المختلفة، ما ادى الى انحسار فرص العمل سواء في السوق المحلية او الوظائف الحكومية على حد سواء وان كان هناك تفاوت في نسبة كل منها، حيث كانت السوق تستقبل بين الحين والحين اعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل خلاف الوظائف الحكومية حيث انحسرت فرص الخريجين في الحصول على الوظيفة المناسبة.

وتابع: ان عدم توفر فرص العمل المناسبة للخريجين من الشباب وعدم توفر الوظائف الكافية واقتصار الوظائف على شريحة معينة جعلتهم يلجاؤن الى الهجرة والسفر الى الدول المجاورة للبحث عن الوظيفة المناسبة هناك، بسبب تردي الوضع الاقتصادي وارتفاع اسعار السوق بشكل مستمر مقارنة بثبات الدخل اليومي للفرد، وهو يشجعهم على الهجرة بحثا عن العمل والمستوى المعيشي والاقتصادي والاجتماعي المناسب الذي يطمحون له.

فيما قال محمد سعد ناجي التدريسي في كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد: ان السياسات الاقتصادية للنظام السابق خاصة في أنماط الطلب للقوى العاملة ادى الى زيادة معدلات البطالة والنقص الواضح في فرص العمل المتاحة للراغبين في العمل والوظائف، وبلا شك ان الاقتصاد العراقي لايزال يواجه تحديات في هذا الموضوع خاصة في توظيف الموارد النفطية من اجل بناء اقتصاد قوي يؤمن زيادة مستمرة في النمو وتشغيل القوى العاملة والقدرة على تمويل مشاريع البنية الأساسية والخدمات العامة، مع اهمية التنويع في الموارد الاقتصادية الى جانب القطاع النفطي والتأكيد على أهمية التصرف الرشيد بالإيرادات النفطية ورفع مستوى النشاط الاستثماري والإنتاجي وتعزيز دور القطاع الخاص كسبيل وحيد لزيادة الدخول والتوظيف والتحسن في مستويات المعيشة على أن يقترن ذلك ببرنامج اقتصادي يهدف إلى توظيف الإيرادات النفطية لصالح الاستثمار العام في برامج ومشاريع البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية العامة.

واضاف: ان توجيه النسبة الكبرى من التخصيصات الاستثمارية لدعم القطاعات السلعية الأساسية وخاصة الزراعة والصناعة ومشروعات البنى التحتية والكهرباء والمياه، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنميتها لكونها تعد مشاريع كثيفة العمل تسهم فعلياً في امتصاص جزء كبير من البطالة، والعمل على تحديث المناهج التعليمية لمواكبة التطورات العلمية، وبما يضمن تأهيل الخريجين من الناحيتين العلمية والعملية، و استحداث برنامج وطني يقوم على التنسيق بين الوزارات المختلفة لخلق فرص العمل التي تتناسب ومؤهلات الخريجين،

و إعادة النظر بخطة القبول المركزي بالتركيز على هدف المواءمة بين مخرجات التعليم و احتياجات سوق العمل، والاهتمام بالتعليم المهني والتقني بما يعزز مهارات الخريجين ويلبي احتياجات سوق العمل، والاهم من ذلك كله دعم القطاع الخاص من أجل خلق المنافسة المشروعة بينه وبين القطاع العام خدمة لدعم الاقتصاد الوطني.

الاقتصادي

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التنضيد الالكتروني : حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا - احمد عبد ربه | التصحيح اللغوي: محمد حنون

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون

اقتصاديات

معرض بغداد الدولي

■ عباس الغالبي

تأتي الدورة الجديدة لمعرض بغداد الدولي في وقت ان العراق أحوج ما يكون الى الاستثمار وتنشيط عملية التبادل التجاري مع دول العالم كافة، حيث ان المعارض توفر فرصة العرض والجذب الاستثماري فضلاً عن انها تحمل ثيمة العرض التجاري.

وبحكم المشاركة الكبيرة للدول والشركات، فأن الضرورة تستدعي ان يضع القائمون على هذا المعرض أولويات الفرص الاستثمارية وضرورة تفعيل الاستثمار، والعمل على تحقيق النتائج الملموسة للاتفاقيات التي تبرم خلال فترة انعقاد المعرض.

وعلى الرغم من ان الدورات السابقة للمعرض كانت أقرب ما تكون الى الكمالية والترويجية من الفعل التجاري والاستثماري المتوقع ومن دون نتائج مثمرة على المستوى المنظور، حيث كانت مجرد تجمعات تنتهي بانتهاء فترة الانعقاد، ما يجعلها غير ذي جدوى، لان المعارض التجارية والاقتصادية هي فرصة لتوثيق العلاقات التجارية والاقتصادية وفسحة للعرض التجاري الأمثل ناهيك عن ابرام الاتفاقيات في شتى القطاعات الاقتصادية للقطاعين العام والخاص، ومن هنا تتجلى اهمية مثل هذه المعارض التي عادة ما تكون انعكاساتها سريعة وفاعلة إذا ما أحسن اختيار الشركات ووجود البرنامج الاقتصادي والتجاري الذي يستغل المعارض استغلالا أمثلاً.

> **من الضروري ان انشير الى ان المعرض يفترض ان يكون فسحة مناسبة لعرض الفرص الاستثمارية التي تتضمنها الخريطة الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية كافة، ولا ينحصر الامر على القطاع التجاري فقط، مع الاخذ بنظر الحسبان أهمية حضور الشركات العملاقة التي تتمتع بسمعة جيدة في مجال اختصاصها سعياً لخلق فرصة دخول سوق العمل العراقية.**

ومن هنا فأن الدورة الحالية لمعرض بغداد الدولي تحمل هذه المعايير وهي بطبيعتها معلنة وليست جديدة من الوجهتين التنظيرية والعملية على حد سواء، ولكن الأهم ان تلقى هذه المعايير جوانب تطبيقية حقيقية وليست شعارات ونشاطات إعلامية مجردة من النتائج الملموسة عملياً.

وقد توفرت لنا فرصة الاطلاع على كثير من المعارض في دول الجوار واخرى في مناطق قصية من العالم، حيث كان البرنامج المعلن الذي يسبق فترة الانعقاد والعمل التنسيقي والتحضيري هو العلامة الأبرز التي تهيئ احتمالات النجاح وتحقيق أهداف المعرض، ولكن ان ينعقد المعرض في ظل هذه الوتيرة غير الفاعلة، فانه ركون الى لا شيء.

ومن الضروري ان انشير الى ان المعرض يفترض ان يكون فسحة مناسبة لعرض الفرص الاستثمارية التي تتضمنها الخريطة الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية كافة، ولا ينحصر الامر على القطاع التجاري فقط، مع الاخذ بنظر الحسبان أهمية حضور الشركات العملاقة التي تتمتع بسمعة جيدة في مجال اختصاصها سعياً لخلق فرصة دخول سوق العمل العراقية.

كما ان المعرض هو فرصة للوزارات القطاعية الاخرى للقاء الشركات العالمية التي تتعامل مع اختصاصاتها لإمكانية تحقيق الاتفاقيات المطلوبة، ولكن هذا يرتبط ببرنامج العمل للمعرض الذي يفترض ان يجري اعداده بتنسيق عالي المستوى مع الوزارات الاخرى تحقيقاً للفائدة المرجوة من المعرض.

ولإن المناخ الاقتصادي الحالي في العراق يتطلب نشاطات اقتصادية مجدية، فأن كثيراً من المراقبين يرون ان المعرض سيلحق المعارض التي سبقته، مجرد فقاعة إعلامية ولا يحمل المعايير الاساسية التي تنظم المعارض في ضوئها وتتحرك الى مديات نجاح واسعة، ذلك ان المشهد الاقتصادي بحاجة ماسة الى نشاط اقتصادي حقيقي.

abbas.abbas80@yahoo.com